كتاب العصمة

شيخ المتألهين
الشيخ أحمد بن زين الدين الإحسائي
أعلى الله مقامه

الدار العالمية

كتاب العصمة

تأليف

شيخ المتالهين

الشيخ أحمد بن زين الدين الإحسائي

أعلى الله مقامه

موقع الأوحد
Awhad.com

الدار العالمية

الدار العالمية
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

بيروت - الحمراء بناية كومودور سنتر
هاتف : ٣٤٩٧١٧ - ٣٤٠٣٢٩ - ٨٦٣٠٣٣
فكس : ٨٦٣٠٣٣ - ص . ب . : ٦٣٨١ / ١١٣
تلكس : ٢٢٩٢٧ LE 22927 عالمية LE 42054 فرحات
بيروت - لبنان

الشيخ الأجل الأوحد الشيخ
أحمد بن زين الدين الأحسائي
أعلى الله مقامه

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المؤلف

الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي

وفكره الفلسفي والعقائدي

هو الشيخ أحمد بن زين الدين بن إبراهيم بن صقر بن إبراهيم بن داغر بن رمضان، الصقري القرشي الأحسائي المطيرفي. من مشاهير العلماء الإمامية الاثني عشرية وكبار الفلاسفة المسلمين في القرن الثالث عشر الهجري.

كان آباؤه يسكنون البادية بنواحي الأحساء، وعلى أثر منافرة حدثت بين جده الرابع (داغر) وأبيه (رمضان) انتقل داغر بعائلته إلى قرية المطيرف واستقر بها، وما لبث أن اعتنق مذهب الإمامية فصار هو وذريته جميعاً من الشيعة الاثني عشرية.

ولد الشيخ أحمد في المطيرف في شهر رجب عام ١١٦٦ هـ ، وبها نشأ وترعرع تحت رعاية والده الشيخ زين الدين. وظهرت علامات نبوغه منذ نعومة أظفاره، فختم القرآن

الكريم وهو ابن خمس سنين، وابتدأ بدراسة النحو وعلوم العربية قبل أن يبلغ الحلم.

ولما بلغ العشرين من عمره سافر سنة ١١٨٦ هـ إلى العراق لتحصيل العلم، ونزل كربلاء وحضر فيها على عدد من علمائها، ثم هاجر إلى النجف الأشرف ودرس على كبار علمائها أمثال الشيخ جعفر كاشف الغطاء وغيره. واضطر إلى مغادرة العراق والعودة إلى بلاده على أثر الطاعون الجارف الذي اجتاح العراق في بدايات القرن الثالث عشر الهجري. ولما عاد إلى المطيرف، تزوج من إحدى فتيات بلاده، ثم انتقل بعد مدة إلى مدينة الهفوف عاصمة الأحساء ولبث فيها زمناً ينشر مذهب أهل البيت (ع) فاجتمع حوله عدد كبير من الأنصار والمؤيدين، مما حرَّك ضده السلطات القائمة، فهاجر مع عائلته قاصداً البحرين في حدود عام ١٢٠٨ هـ وسكنها أربع سنين.

وفي عام ١٢١٢ هـ زار العتبات المقدسة في العراق، وبعد الزيارة حلَّ في مدينة البصرة في محلة جسر العبيد. ولكن خلافاً نشب بينه وبين الشيخ محمد بن مبارك القطيفي الأحسائي اضطره إلى نزول الحبارات من قرى البصرة، ثم انتقل إلى قرية التنُّومة ثم قرية النشوة من قرى البصرة أيضاً. وفي العام

١٢١٩ هـ أقام مع أهله لمدة سنة كاملة في قرية تعود للسيد عبد المنعم بن شريف الجزائري.

وفي حدود سنة ١١٢٢ هـ قصد خراسان لزيارة الإمام الرضا (ع) فمر بمدينة يزد فاستقبله أهلها بالحفاوة والتعظيم وأعجبوا بعلمه وعرفوا فضله. ولما ذاع صيته وسمع به السلطان فتح علي شاه القاجاري أرسل إلى مدينة يزد من يدعوه إلى طهران ليتعرف عليه السلطان ويستفيد من علمه. ولما قضى الشيخ أحمد واجب زيارة الإمام الرضا (ع) عاد إلى طهران وحلّ دار السلطان فتح علي شاه، فأعزه وأكرمه، وجمع إليه العلماء والفضلاء فعرفوا شأنه ورفعوا مقامه. وسأله السلطان مسائل علمية فأجاب عنها برسائل مستقلة طبعت فيما بعد في كتاب (جوامع الكلم). ثم أمر السلطان من يذهب إلى البصرة ويأتي بعائلة الشيخ أحمد إلى طهران، فاجتمعت العائلة وأقامت سنتين في طهران.

وفي سنة ١٢٢٤ هـ اختار الشيخ أن يقيم بمدينة يزد مع أهله وعياله، فانتقل إليها وسكنها مدة تزيد على خمس سنين مشتغلاً بالتدريس ونشر علوم أهل البيت والمذهب الجعفري.

وفي عام ١٢٣٠ هـ غادر مدينة يزد ونزل في أصفهان مدة

أربعين يوماً، ثم توجه إلى العراق لزيارة الأئمة (ع) وبعد الزيارة عاد إلى كرمانشاه فاستوطنها بناءً على دعوة وإلحاح واليها محمد علي ميرزا ابن السلطان فتح علي شاه. وقد أكرمه ابن السلطان وجعل له مرتباً سنوياً قدره سبعمائة تومان.

وبعد وفاة محمد علي ميرزا، ساءت أحوال كرمانشاه فغادرها الشيخ أحمد وتنقل ما بين قزوين وطهران وشاه عبد العظيم وخراسان وطبس وأصفهان. ثم عزم على مجاورة الأئمة في العراق، فتوجه إلى كربلاء ونزلها مستوطناً. وما لبثت أن وقعت اصطدامات ومشاحنات بينه وبين بعض علماء الحائر الحسيني بسبب آرائه في العقائد ووقوف عدد من العلماء والناس معه، فرأى أن فتنة عظيمة تكاد تقع على الشيعة، فقرر أن يبتعد عن كربلاء فغادرها لاجئاً إلى بيت الله الحرام وخلَّف في كربلاء تلميذه السيد كاظم الرشتي نائباً عنه وزعيماً لأتباعه ومقلديه من طائفة الشيخية. وفي طريقه إلى المدينة المنورة مرض مرضاً شديداً، وتوفي رحمه الله في مكان يقال له «هدية» قرب المدينة، وكان ذلك ليلة الجمعة أو يوم الأحد الثاني والعشرين من ذي القعدة عام ١٢٤١ هـ . ونقل جثمانه إلى المدينة المنورة، ثم دفن في البقيع خلف قبور الأئمة (ع) في الطرف المقابل لبيت الأحزان. وحين انتشر نبأ وفاته عمَّ الحزن والأسى أوساط

المؤمنين، خصوصاً بين أتباعه ومقلديه، وأقام له تلامذته ومريدوه مجالس العزاء في أنحاء مختلفة من البلاد.

وقد ظل قبر الشيخ أحمد بن زيد الدين معروفاً مشهوراً يزوره العلماء والمؤمنون إلى أن هدمت قبور الأئمة وغيرها في البقيع من قبل الوهابية سنة ١٣٤٥ هـ . وقد شاهد الشيخ عباس القمي - وغيره من العلماء - على قبر صاحب الترجمة هذين البيتين:

لزين الدين (أحمد) نور علمٍ يضيء به القلوبَ المدلهمَّهْ
يريد الحاسدون ليطفئوه ويأبى اللَّهُ إلاّ أن يُتمَّهْ

علمه وفضله:

اتفق العلماء والمؤرخون على غزارة علم الشيخ أحمد بن زيد الدين وتضلعه في مختلف العلوم، وإن اختلفوا في آرائه ومعتقداته، وذكروا أنه كان (قدّس سرّه) بارعاً في أكثر العلوم العقلية والنقلية وله فيها مصنفات. وقد كان متعمقاً في علمي الفلسفة والكلام واشتهر بهما.

يقول الأستاذ محمد كاظم الطريحي: لم يكن الشيخ الأوحد حكيماً فحسب، بل إنه ممن أضاف إلى الحكمة الإسلامية آراءً مبتكرة فيما يطابق العقل والنقل مما جاء في السنة

النبوية وأخبار أهل البيت، لأنه كان ممن يرى ضرورة التوفيق بين العقل والنقل... والكثير من أجوبته على المسائل الهامة كان بداهة فطرية بدون مراجعة كتاب أو رجوع إلى أصل من الأصول، وهي موهبة تفرَّد بها... وقد تمكن بما أوتي من سعة الاطّلاع والمعرفة وقوة التمييز والحافظة والتخلص إلى النتائج من الجمع بين آراء من تقدَّمه من مفسري القرآن وشراح الحديث وحكماء الإسلام ورواة الأخبار، وبما أضافه أقطاب التصوّف والعرفان، فوعى ذلك كله ولخصه وبسطه مضيفاً إليه آراءه الخاصة.

ويقول الشيخ عبد الله نعمة في كتابه (فلاسفة الشيعة): الأحسائي كان من رجال الشيعة اللامعين الذين أخذوا بأسباب المعرفة والفكر والفلسفة والكلام والعرفان، هذا إلى جانب تمرّسه بالطب والرياضيات والنجوم والكيمياء وعلم الأعداد والكلمات والحديث والأصول.. وكانت حياته فريدة من نوعها، فقد أنفقها على العلم والإنتاج... وقال: وعلى أي حال فقد كان هذا الرجل من الأعلام الذين برزوا في القرن الثالث عشر للهجرة، وقامت شهرته على الفلسفة والكلام، وشملت أكثر المعارف.

وسجَّل الدكتور ميرزا مهدي خان في تاريخه: أن ربع

إيران خالصاً كانوا من مقلديه والتابعين له، لهذا كان له أعظم نصيب من التبجيل والتقدير لدى علماء إيران والعراق والهند والقفقاس.

وللسيد كاظم الرشتي ـ تلميذ صاحب الترجمة ـ كلام مطوَّل جداً في مدح أستاذه وبيان علمه وفضله، يراجع فيه كتاب: دليل المتحيرين.

والحال أن العديد من علماء الإسلام الأعلام أثنوا على الشيخ أحمد بن زين الدين وعرفوا نبوغه ومقامه، نذكر منهم: السيد محمد مهدي بحر العلوم (في إجازته له) والشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء النجفي (في إجازته) والسيد علي الطباطبائي (في إجازته) والسيد محمد مهدي الشهرستاني (في إجازته) والشيخ حسين آل عصفور البحراني (في إجازته) والمحدث النيسابوري (في رجاله) والميرزا محمد علي الكشميري (في نجوم السماء) والسيد شفيع الموسوي الجابلقي (في الروضة البهية) والمولى الحاج محمد إبراهيم الكرباسي (في الإشارات) والفيلسوف المولى محمد إسماعيل بن السميع الأصفهاني المعروف بواحد العين (في مقدمة كتابه: شرح العرشية) والسيد محمد بن مال الله القطيفي (في رسالته التي ألفها في ترجمة أستاذه السيد عبد الله

شبَّر) والشيخ عباس القمي (في الفوائد الرضوية) والشيخ علي البحراني (في أنوار البدرين) والسيد محمد مهدي الأصفهاني (في أحسن الوديعة) والميرزا محمد تقي المامقاني (في صحيفة الأبرار) والعلامة الملاَّ حبيب الله الشريف الكاشاني (في لباب الألقاب) وغيرهم من العلماء.

وقد أجمع العلماء ـ من موافقيه ومعارضيه ـ على أنه كان كثير العبادة ملتزماً بالأوراد والأذكار والنوافل، زاهداً في العيش والملاذ الدنيوية، مقبلاً على الطاعة وأمور الآخرة، وحتى الذين اتهموه في عقيدته لم يختلفوا في زهده وعبادته وتقواه. يقول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: «وكان على غاية من الورع والزهد والاجتهاد في العبادة، كما سمعناه ممن نثق به ممن عاصره ورآه..».

مؤلفاته:

خلَّف الشيخ أحمد بن زين الدين ـ رحمه الله ـ عدداً كبيراً من الكتب والرسائل في مختلف العلوم والمعارف؛ وقد أفرد أكثر من مؤلف فهرساً خاصاً بأسماء تلك المؤلفات، لعل أكثرها إحاطة وشمولاً بالموضوع البيان الذي وضعه العلامة السيد هاشم الشخص في كتابه «أعلام هجر» ـ الجزء الأول ص ١٤٥ ـ

١٧٤ ـ وذكر فيه ١٦٨ كتاباً ورسالة من المطبوع والمخطوط مستقصياً ذلك في المصادر الموثوقة.

فكره وعقيدته:

ما هي عقيدة الشيخ أحمد الأحسائي وأفكاره؟

لقد اتهمه البعض بأنه من الشيعة الحلولية، أي ممن يعتقدون بحلول ذات الله تعالى في علي بن أبي طالب عليه السلام، كما جاء في (دائرة المعارف الإسلامية)، و(المنجد في اللغة والأعلام). وهذا الكلام ساقط علمياً لأنه لا يستند إلى دليل أو برهان؛ فالشيخ أحمد لا يختلف في أصول العقائد عن الشيعة الإمامية الاثني عشرية. ويمكن حصر الخلاف بينه وبين سائر العلماء في أمرين أساسيين:

الأول: أنه يدعي ابتكار منهج جديد في علم الحكمة لم يسبقه إليه أحد، خلاصته التوفيق بين الفلسفة والحكمة وبين أخبار أهل البيت. فهو يعتمد الحكمة المستخلصة من تراث الأئمة ولا اعتبار عنده لما لم تقرّه تلك الأخبار. ولعله من هنا نشأ التوهم أن الشيخ كان إخبارياً، في حين أنه كان فقيهاً أصولياً.

الثاني: أنه فسَّر كثيراً من الأخبار وحلل بعض المسائل

العقائدية بنحو غريب غير مألوف وغير مفهوم أحياناً، معتمداً على الكشف والعرفان، ومدعياً أنه يريد بذلك الوصول إلى لب الأمور وبواطنها ولا يكتفي بمفهومها الظاهري.

وبسبب ذلك اختلف علماؤنا فيه اختلافاً بيناً، فمنهم من بالغ في مدحه والثناء عليه واعتبره رائداً ومجدداً في جميع العلوم والمعارف، ومنهم من أفرط في قدحه والتشنيع عليه حتى أخرجه من الإسلام وطعن في علمه وعقيدته، وفريق ثالث وضعه موضعه الطبيعي دون إفراط أو تفريط. يقول الشيخ عبد الله نعمة: «واختلاف الناس فيه - بلا ريب - دليل على نبله وارتفاع مكانته وعظم شخصيته».

وأهم ما أُخذ على الشيخ الأمور التالية:

١ - إنكاره المعاد الجسماني.

٢ - إنكاره المعراج الجسماني للنبي (ص).

٣ - إنكاره شق القمر المرئي الحقيقي للنبي، ودعوى أن الذي انشق إنما هو صورة القمر المنتزعة منه.

٤ - الغلوّ في شأن أهل البيت وإعطاؤهم بعض المقامات التي لا تصح إلا لله تعالى، مثل القول بأن الله تعالى فوَّض إليهم

جميع ما في الكون من الخلق والرزق والحياة والموت، والقول بأن علمهم حضوري وليس حصولياً، أي أنهم يعلمون بما كان وبما يأتي على نحو يكون ذلك كله حاضراً في ذهنهم وذاكرتهم في كل حين كما يرون بالعين.

٥ ـ ادعاؤه بعض الأمور الغريبة والمعميات من قبيل ادعائه بأنه يرى الأئمة (ع) في المنام متى شاء وأنهم يقضون له حوائجه ويحلون ما يشكل عليه من مسائل علمية، ومن قبيل القول بأن لكل نوع من الموجودات نبي من صنفهم حتى النباتات والجمادات، ولكل نبي منهم أوصياء وأئمة كما لنبينا (ص).

وقد تصدى للرد على هذه المؤاخذات عدد من العلماء والمؤيدين، وخلاصة ذلك:

١ ـ أن الشيخ صرَّح في كتبه بما يوافق عقائد الشيعة الإمامية تماماً سواء في المعاد الجسماني والمعراج أو سائر العقائد، فلا يجوز التشبث بكلام مبهم غير واضح وترك كلامه الصريح.

٢ ـ أن مسألة المعاد الجسماني والقول بأن للإنسان جسمين

وجسدين، جسم يفنى ولا يعود وهو ما تألف من العناصر الزمانية والكثافات المادية، وجسم يعود ويحشر معه الإنسان وهو ما تألف من طينته الأصلية الصافية من الكدورات. وهذا الكلام لم ينفرد به الشيخ الأحسائي، بل صرَّح بمعناه عدد من الأساطين وكبار العلماء مثل المحقق الطوسي في (التجريد) والعلامة الحلّي في (شرح التجريد) وغيرهما.

٣ ـ ومن هنا فإنّ الشيخ يؤمن بعروج النبي إلى السماء بجسده الشريف وثيابه ونعْليه كما صرَّح في (شرح الزيارة) و(شرح العرشية) وغير ذلك من كتبه، ولكنه يدعي بأن النبي صعد إلى السماء بعد صفاء جسمه ونقائه من الكدورات والكثافات الدنيوية بحيث أصبح جسمه لطيفاً خفيفاً نورانياً ملائماً لعالم السماء والأفلاك.

٤ ـ وأما معجزة شق القمر ـ المتفق عليها بين المسلمين ـ فالشيخ يؤمن بها ولا ينكرها كما هو في صريح كلامه، ولكنه يرى في تحليل هذه المعجزة رأياً خاصاً مفاده أنه لا ضرورة لانشقاق نفس الجسم المادي للقمر، ويكفي انتزاع صورة القمر مع كامل ضوئه وشقها أمام الناس.

ومثل هذا الكلام ـ أي المنحى التأويلي ـ يقال في جواب تهمة الغلو في شأن أهل البيت (ع)، وهي التهمة التي رمي بها الكثير من كبار علماء الشيعة.

وخلاصة القول إن صواب رأي شيخنا أو عدم صوابه لا يجوز اعتباره إنكاراً لضروري من ضروريات الدين، كما لا يجوز الابتعاد عن جادة التقوى واتهامه بالكفر والزندقة لأن الأمر في مثل هذه الأحوال الخطيرة يحتاج إلى دليل قاطع وبرهان صريح. ونكرر التنبيه مرة أخرى إلى أنه لا يصح مؤاخذة الشيخ بعقائد بعض تلاميذه أو المدعين الانتساب إليه، فالمعلوم من دراسة تاريخ الفرق وتطور عقائدها أنها كلما تفرعت وامتد بها الزمان كلما ابتعدت فروعها عن الأصل واتخذت كيفيات خاصة.

يقول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: «... ثم لما انتشرت كتبه ومؤلفاته بعد حياته اختلف الناس فيه بين غال وقال، بين من يقول بركنيته وبين من يقول بكفره. والتوسط خير الأمور. والحق أنه رجل من أكابر علماء الإمامية وعرفائهم، وكان على غاية من الورع والزهد والاجتهاد في العبادة، كما سمعناه ممن نثق به. نعم له كلمات في مؤلفاته مجملة متشابهة لا يجوز من أجلها التهجم والجرأة على تكفيره بها.

وقد أشار الشيخ أحمد إلى اختلاف الناس حوله وإلى الحملات التكفيرية التي شنها عليه البعض، وذلك في رسالة بعث بها إلى أحد تلاميذه وهو المولى عبد الوهاب القزويني. وفي تلك الرسالة يبين الشيخ بوضوح رأيه في مسألة المعاد الجسماني، وهو ما أشرنا إليه سابقاً، وكذلك رد التهمة التي ألصقت به وهي أنه يقول بأن علي بن أبي طالب خلق السموات والأرض.

شعره:

كان ـ قدس سره ـ عالماً فيلسوفاً أكثر من كونه أديباً شاعراً، وقد طغت شخصيته العلمية على اتجاهه الأدبي، وهذا مما قلّل من إنتاجه الشعري والأدبي، ولم يؤثر له من الشعر غير اثنتي عشرة قصيدة كلها في الإمام الحسين (ع) طبعت في ديوان مستقل.

وهذا مطلع من قصيدة طويلة قالها في رثاء الإمام الحسين عليه السلام:

رزءٌ جليلٌ لا يرى أبداً إلا لتقطع أكباد المحبينا

ومن قصيدة أخرى في رثاء الإمام الحسين (ع) أيضاً:

سل الربع تُبدِ الحال ما كان خافياً وعن لهجٍ في الذكر هل كان ساليا

بقي أن نقول إن الشيخ الأحسائي علم من أعلام عصره امتاز بسعة علمه وطول باعه وتفوقه حتى ارتفع له صيت عظيم وسار ذكره في جميع الأقطار وقلده كثير من المسلمين في أقطار العالم الإسلامي. والله ولي التوفيق(*).

لجنة التحقيق

في

الدار العالمية

(*) اعتمدنا في هذه الترجمة بشكل أساسي على كتاب «أعلام هجر» للسيد هاشم محمد الشخص - ج ١ ص ١١٢ - ١٩٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله جزيل النعم والآلاء، وجميل الأفضال والعطاء، وحسن البلاء، وجليل العظمة والكبرياء، وصلى الله على محمد وآله النبلاء، الذين خصهم بالعصمة والولاء، وجملهم بأكمل الثناء، وجعلهم ملوك الدنيا والآخرة والأولى، صلى الله عليه وعليهم ما دامت الأرض والسماء.

أما بعد فيقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين الأحسائي إن حامي حوزة المسلمين... الشاه محمد علي ميرزا الشاه زادة... قد أمر محبه وداعيه أن يكتب شيئاً في بيان العصمة وثبوتها لأهلها عليهم السلام، ونفي ما ينافي ذلك وما يرد عليه، وفي ذكر رجعة محمد وأهل بيته الطاهرين وخواص شيعتهم ومواليهم وأعدائهم، وذكر علاماتها وأحوالها وذكر ما ورد فيها. فأجبته إلى ذلك مع قلة البضاعة وكثرة الإضاعة وتشتت الخاطر بدواعي الأعراض وموانع الأمراض بناء على الإتيان بما يحضر من هذه الأمور لأنه من جهة كثرة الموانع هو المقدور إذ لا

يسقط الميسور بالمعسور وإلى الله ترجع الأمور.

ورتبت بيان كل واحدة من المسألتين على مقدمة وفصول وخاتمة تقريباً للوصول إلى المحصول.

المقدمة

قيل العصمة في اللغة المنع، ومنه قوله تعالى: ﴿**والله يعصمك من الناس**﴾[1] أي يمنعك منهم فلا يقدرون عليك وقوله تعالى: ﴿**واعتصموا بحبل الله**﴾[2] أي التجأوا إلى الله بطاعته، وحبل الله هو القرآن. وقيل بعهد الله يرجع إلى معنى الامتناع بالله، وبحبله إلى القرآن أو بعهده إليهم بما أمرهم به من طاعته بالقيام بأوامره ونواهيه من معاصيه وسخطه وعقابه.

والمعصوم هو الممتنع من جميع محارم الله كما روي، وروي عن علي بن الحسين عليهما السلام: «الإمام من يكون معصوماً وليست العصمة في ظاهر الخلقة فتعرف»، قيل فما

---

(١) سورة المائدة الآية ٦٧.

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٣.

المعصوم؟ قال عليه السلام: «المعتصم بحبل الله وحبل الله هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيامة، والإمام يهدي إلى القرآن والقرآن يهدي إلى الإمام وذلك قوله تعالى: ﴿**إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم**﴾[1].

وفي الاصطلاح: العصمة على ما اختاره العدلية هي اللطف المانع للمكلف من ترك الواجبات وفعل المحرمات يفعله الله به غير سالب للقدرة على خلاف مقتضى ذلك اللطف وإلا لم يكن مكلفاً، ولم يستحق مدحاً ولا ثواباً، بل ذلك اللطف موجب لسلب الداعية المستلزمة لأحدهما. وهذا حاصل ما قرروه في قواعدهم.

وعند الأشاعرة العصمة ألا يخلق الله في المعصوم ذنباً. ولأجل غرض لهم في ذلك كما يأتي خصوه بكونه من الكبائر كالكفر وسائر الكبائر. ومن الصغائر الدالة على الخسة والرذالة كسرقة حبة أو لقمة مما ينسب فاعله إلى الدناءة والخسة والرذالة، وذلك بناء على أصلهم من استناد جميع الأشياء كلها إلى القادر المختار.

وعند الحكماء العصمة ملكة تمنع الفجور ناشئة من العلم

---

(١) سورة بني إسرائيل الآية ٣.

بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات. وتتأكد في الأنبياء بتتابع الوحي إليهم بالأوامر الداعية إلى ما ينبغي والنواهي الزاجرة عما لا ينبغي.

وعلى تعريف العدلية بأن العصمة تستلزم سلب الداعي الذي هو الميل والإرادة لا سلب القدرة معه إنما يتم على رأي من يقول إن القدرة لا يدخل في مفهومها الإرادة، وإنما هي الصفة التي بها يقع التأثير عند انضمام الإرادة إليها كما هو الحق في المسألة، لأن الإرادة هي داعي القادر إلى الفعل الذي هو التأثير. وأما على رأي من يقول إن القدرة هي مجموع ما يتوقف عليه التأثير ومنه الإرادة فلا يصح قولهم غير سالب للقدرة، لأنه إن لم يسلب القدرة لم يستلزم سلب الداعي لدخوله في مفهوم القدرة، وإذا لم يستلزم ذلك اللطف سلب الداعي لم تتحقق العصمة، بل يكون المكلف مع ذلك مقارفاً للذنوب أو طالباً لها محباً، وإن سلب القدرة لم يتوجه إليه الخطاب. وكذلك إن سلب الإرادة استلزم سلب القدرة لرفع المركب برفع بعض أجزائه.

وعلى تعريف الأشاعرة أنه إذا بنوا ذلك على أصلهم من استناد جميع الأشياء إلى القادر المختار عز وجل فيقال لهم: هل الكسب الذي أثبتوه للعبد والمباشرة اللذين هما علة ترتب الثواب

والعقاب مخلوقان لله ليس للعبد فيهما صنع أم لا بل هما صادران من العبد باختياره؟ فإن جعلوهما مخلوقين لله تعالى كغيرهما من الأشياء ليس للعبد فيهما صنع امتنع تكليف ذلك المعصوم وإنما يتحقق عدم خلق الذنب فيه مع اقتضائه ذلك بالتكليف لولا العصمة. فإذا لم يتحقق التكليف عدم خلق الذنب مع عدم مقتضيه، وكون أفعاله تعالى غير معللة بالأغراض كما يزعمون أن تجويز التكليف بالمحال وبما لا يطاق لا تقتضي جواز ذلك لأنه فرع التكليف والتكليف فرع تحقق الآنية.

وإذا كان كل شيء من الله تعالى من غير اعتبار شيء من قابليات المكلف سقط اعتباره خصوصاً في الآنية فافهم. وإن كانا صادرين عن المكلف باختياره ليصح نسبة ترتب الثواب والعقاب إلى المكلف اقتضيا طاعة أو معصية بنسبة اعتبارهم. فيلزم في تعريف العصمة بنسبة اقتضائهما ذلك اعتبار تعريف العدلية مع أن العصمة معنى وجودي وهم عرفوه بالعدمي وعلى تعريف الحكماء أنه ناقص يحتاج إلى قيد وهو أن يقال: ملكة تمنع الفجور منعاً غير سالب للقدرة الخ.

ثم إنا نقول إن الملكة في تعريف الحكماء ثمرة اللطف في تعريف العدلية وقول الحكماء ناشئة من العلم الخ. ليس بشيء

لأن العلم لا يثمر ملك الملكة إلا أن يراد به العلم الحقيقي وهو المقترن بالعمل بحيث لا يتخلف عنه في حال. فحينئذ يكون صورة للعصمة ومادتها طلب الله سبحانه من المكلف وهدايته وروحها ذلك اللطف. فعلى ظاهر القول يكون تعريف الحكماء مع اعتبار القيد أقرب لاشتماله على الجنس القريب. وأما تعريف العدلية فأولى أن يكون رسماً.

وحاصل القول الصواب في تعريفها: «إنها ملكة ربانية تمنع من فعل المعصية والميل إليها مع القدرة عليها».

فصل

اعلم أن الله سبحانه خلق الأشياء بفعله على حسب قوابلها لفعله بمعنى أنه أحدث موادها لا من شيء، أعني وجوداتها. وصورها كما قبلت يعني أنه تعالى ركب صورتها على حسب قوابلها، فمن لطفت مادته ورقت لشدة نوريتها وقربها من المبدأ الفياض الذي هو مشيئة الله وفعله تلاشت أنيتها وضعفت بحيث لا تكاد تنافي هيئة فعله، فلا تبدو عنها هيئة تخالف هيئة فعله. فلا يقع لها متعلق اقتضاء غير ما اقتضته هيئة مشيئته. فلا يريد ذلك المخلوق غير ما يريد خالقه كما قال تعالى: ﴿**وما تشاؤون إلا أن يشاء الله**﴾[1] وهو معنى قول علي عليه السلام: «فجعلهم ألسن إرادته». يعني أن إرادته تعالى تنطق بهم. فقولهم قوله تعالى وفعلهم فعله عز وجل وهو معنى قولهم عليهم السلام: «نحن محال مشيئة الله».

---

(١) سورة الإنسان الآية ٣٠.

وفي زيارة الحجة عليه السلام عن أبي جعفر محمد بن عثمان العمري: «مجاهدتك في الله ذات مشيئة الله ومقارعتك في الله ذات انتقام الله وصبرك في الله ذو انات الله وشكرك الله ذو مزيد الله ورحمته». وفيها بعد هذا: «والقضاء المثبت ما استأثرت به مشيئتكم والممحو لا ما استأثرت به مشيئتكم». فكان بعناية الله ولطفه عن قابليته سابقاً لكل من لم يكن كذلك.

وقولي بعناية الله ولطفه أريد منه أنه تعالى لطف بذلك العبد لسبق عناية الاختصاص فراضه بقابليته حتى بلغ به أعلى مقام القرب من رضوانه كما في الزيارة التي رواها ابن طاووس والشيخ محمد بن مشهدي والشيخ المفيد في الثناء على أهل البيت عليهم السلام الذين هم أهل هذه المرتبة التي نحن بصدد بيانها وفيها:

«لا يسبقكم ثناء الملائكة في الإخلاص والخشوع، ولا يضادكم ذو ابتهال وخضوع أني ولكم القلوب التي تولى الله رياضتها بالخوف والرجاء وجعلها أوعية للشكر والثناء وأمنها من عوارض الغفلة وصفاها من شواغل الفترة بل يتقرب أهل السماء بحبكم وبالبراءة من أعدائكم وتواتر البكاء على مصابكم والاستغفار لشيعتكم ومحبيكم» الخ.

فكانت فطرة هذا العبد على هيئة فعله تعالى ومحبته. فحين توجه إليه أمر ربه كان ميل فطرته وداعي صورته العينية مطابقاً لمحبة الله وإرادته وأمره مع دوام الرياضة والتربية عن حقيقة ما هو أهله بالتوفيق والتسديد وعدم التخلية إلى نفسه في كل حال. فتكون وتحقق وثبت واستقر عن ذلك اللطف والعناية والرياضة والتربية المصاحبة للتوفيق والتسديد وعدم التخلية، مع مطابقة تلك الفطرة لفعل الله وإرادته ومحبته: ملكة ربانية تمنع من فعل المعصية والميل إليها مع القدرة عليها، لكون تلك العنايات والألطاف والرياضات والتربيات والتوفيقات والتسديدات جارية لذلك العبد بقابليته وحقيقة ما هو أهله كما أشار إليه تعالى في قوله: ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالته**﴾[1].

وذكر أمير المؤمنين صلوات الله عليه في الثناء على النبي صلّى الله عليه وآله في خطبة يوم الغدير والجمعة كما رواه الشيخ في المصباح قال عليه السلام: «واشهد أن محمد صلّى الله عليه وآله عبده ورسوله استخلصه في القدم على سائر الأمم على علم منه انفرد عن التشاكل والتماثل من أبناء الجنس

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٢٤.

وانتجبه أمراً وناهياً عنه. أقامه في سائر عالمه في الأداء مقامه إذ لا تدركه الأبصار ولا تحويه خواطر الأفكار ولا تمثله غوامض الظنون والأسرار لا إله إلا هو الملك الجبار. قرن الاعتراف بنبوته بالاعتراف بلاهوتيته واختصه من تكرمته بما لم يلحقه فيه أحد من بريته فهو أهل ذلك بخاصته وخلته، إذ لا يختص من يشوبه التغيير ولا يخالل من يلحقه التظنين» الخ.

فأبان عليه السلام أن استخلاص الله تعالى له واختصاصه به إنما هو لانفراده عن التشاكل والتماثل من أبناء الجنس، وذكر علة ذلك فقال: لأنه عز وجل لا يختص من يشوبه التغيير ولا يخالل من يلحقه التظنين وهو المراد مما أشرنا إليه من تحقيق تلك الملكة وبيان منشئها فتفهم ما ذكرناه وما ذكر عليه السلام في هذه الخطبة.

وقولي ملكة ربانية لبيان نشوء هذه الملكة على مقتضى تلك التربيات والرياضيات والألطاف الربانية، وهذه الملكة هي العصمة.

فإذا عرفت ما ذكرنا لك في بيانها تبين لك ما في التعاريف الثلاثة السابقة لعدم انطباقها على ما ذكرنا بيانه ومنشئه.

فصل

العصمة مجمع الكمالات لانطواء جميع الكمالات فيها باعتبار عموم دائرتها وإحاطتها بجميع الصفات والأفعال من الجهة العليا وهي جهة التلقي من الفيض الإلهي لقوة استعدادها لذلك. ومن الجهة السفلى وهي جهة الأداء والتبليغ وتربية الرعية وعمارة مدينة الكون والنظام لأنها هي العدالة المطلقة الإمكانية المستلزمة لحفظ النسبة الإيجادية الإلهية بين جميع الموجودات على ما هي مذكورة به في العلم الإمكاني من نفس الأمر. وإلى هذه العدالة المطلقة الإمكانية التي هي العصمة الإشارة في قوله عليه السلام: «بالعدل قامت السماوات والأرض». وروي في حديث آخر. «بالعدول قامت السماوات والأرض». يعني بالعدول أصحاب تلك العدالة المطلقة التي هي العصمة، لأنهم يسيرون في أعمالهم وأحوالهم وأقوالهم وأفعالهم على مقتضاها من حفظ النظام وعمارة المدينة بحفظ النسب القيومية الإلهية بين الأشياء كلها التي بها يرتفع الفساد من سائر البلاد. هي عند

المحققين تقتضي أمور:

الأول: صدق الأقوال في كل المواطن.

الثاني: حسن الأفعال في جميع الأعمال.

الثالث: صحة الأحوال واستقامتها على مقتضى العدل.

الرابع: ملازمة المراقبة والتلقي من الجهة العليا.

الخامس: مداومة شهود العليا قبل السفلى ومعها من غير انتقال البصيرة ولا التفات السريرة.

السادس: حفظ الحقوق عن التعطيل والتعطل.

السابع: حفظ نظام المعاش والمعاد عما يوجب اختلالهما بحسب الأمور العقلية والشرعية في التمام والكمال، وتلزمها أوصاف حميدة شريفة يتصف بها من اتصف بهذه الملكة كالعقل الكامل والعلم والحلم والخير والإيمان والتصديق والرجاء والعدل والرضاء والشكر والتوكل والرأفة والرحمة والفهم والعفة والزهد والرفق والرهبة والتواضع والتؤدة والصمت والاستسلام والتسليم والصبر والصفح والغناء عن الخلق والفقر إلى الخالق سبحانه والتذكر والذكر والحفظ والتعطف والقنوع والمواسات والمودة والحب والصدق والحق والأمانة،

والإخلاص والشهامة والشجاعة وقوة الرأي وحسن الخلق، والفهم والمعرفة والمداراة وسلامة الغيب والكتمان والصلاة والزكاة، والصوم والحج والجهاد، وصون الحديث عن النميمية وبر الوالدين والحقيقة والمعروف والستر والتقية والانصاف والتهيئة والنظافة والحياء والقصد والراحة والسهولة والبركة والعافية والقوام «بفتح القاف» والحكمة والوقار والسكنية والسعادة والتوبة والاستغفار والمحافظة والدعاء والنشاط والفرح والألفة والكرم والسخاء وسلامة الخلقة من العيوب المنفرة للطباع كالجذام والبرص وتشويه الصورة وأمثال هذه من الصفات الحميدة الشريفة.

وتلزمها الطهارة والنزاهة عن أضداد تلك الأوصاف الحميدة لأن كل صفة من تلك الأوصاف الحميدة تكون فيها إنما تكون في أعلا مراتبها وأكملها فلا يجامعها شيء من ضدها. فإن قلت إن مراتب هذه الملكة متفاوتة تفاوتاً لا يكاد يتناهى فلو لم يكن في الرتبة الناقصة شيء من ضدها لما كانت ناقصة بل تساوي العليا؟ قلت: إن السفلى ليست ناقصة في رتبتها ليلزمها شيء من ضدها، بل هي كاملة في رتبتها كمالاً لا يتحمل شيئاً من ضدها لأن الضد إنما يظهر في رتبته من النقصان المتحقق في تلك الرتبة ونقصانها بالنسبة إلى ما فوقها لا يصلح أن يكون

محلاً لضدها لأنه محل لضد ما فوقها فلا ينسب إليها مع كمالها وعدم صلوح محلها محلاً له، فهي كاملة وتزداد بدوام المدد كمالاً وهكذا بلا نهاية، كما أمر الله سبحانه نبيه صلّى الله عليه وآله بطلب زيادة علمه مع كماله فقال تعالى: ﴿**وقل رب زدني علماً**﴾[1] وهذا الطلب حاصل له أبد الآبدين.

---

(١) سورة طه الآية ١١٤.

فصل

اعلم أنه قد اختلف في متعلق العصمة ما هو فقال الجمهور أن متعلقها الأداء والتبليغ لأنه المقصود منها، فلا تجب العصمة إلا لأجله إذ لولا حاجة المكلفين إلى ذلك لم توجد، لأن تكليفهم متوقف على معرفة ما كلفوا به، وهذه المعرفة متوقفة على أخبار الواسطة المبلغ عن الله وحصول المعرفة عن أخبار الواسطة متوقف على صدقه، وصدقه متوقف على العصمة فوجبت لذلك.

وقال الأكثر من المحققين إن متعلقها مجرد استعداده لقبول الفيض من الحق سبحانه عليه الذي من جملته الأداء والتبليغ، لأن الاستعداد شرط في حصول التبليغ والأداء وهو مرتبة الولاية المطلقة السابقة على مرتبة النبوة التي معناها الأداء والتبليغ، فتكون العصمة سابقة على وقت الأداء، ضرورة تقدم الاستعداد على ذلك، ومرتبة الولاية هي مرتبة القرب الحق الموجبة للفيض

والاستفادة منه ومن مقربي حضرته على مراتب الاستعداد فيجب أن يكونوا متخلقين بأخلاقه موافقين له في جميع الأفعال، فلا يحبون إلا ما يحب، ولا يكرهون إلا ما يكره وذلك هو عين العصمة المطلقة.

أقول: ظاهر قول هؤلاء أن متعلقها مجرد استعداده لقبول الفيض من الحق سبحانه عليه الذي من جملته الأداء والتبليغ. إن المراد منه صفة الموصوف بها، بمعنى أن اتصافه بها هو ذلك أو ما يلزم عنه، بقرينة تعليلهم أعني قولهم: لأن الاستعداد شرط في حصول التبليغ منه والأداء بمعنى مطلق التعلق سواء كان تعلق التلقي من الفيض أم تعلق التبليغ منه وأداء المتلقي عنه إلى المكلفين.

وظاهر قولهم مرتبة النبوة التي معناها الأداء والتبليغ ينافي الأول، لأن قولهم فتكون العصمة سابقة على وقت الأداء ضرورة تقدم الاستعداد على ذلك، ينافي قولهم الذي من جملته الأداء والتبليغ. وكأنهم أرادوا مطلق الوصف سواء كان لذات العصمة أو الحال محلها أي المتصف بها أو لمتعلقها من المكلفين بما يراد منهم. والأولى ما أشرنا إليه سابقاً أن حقيقتها هي الملكة التي أشرنا إلى كيفية بدءها هناك، وان محلها الذي هو المتصف

بها القائم بوظائفها هو ما أشرنا إلى نورية مادته وسبقها وقربها من مبدأ الفياض وإلى ضعف آنيته وتلاشيها حتى لا تكاد تعتبر في أحكام الإيجاد، وأن متعلقها من الجهة العليا هو التلقي بذلك الاستعداد، ومن الجهة الوسطى التي هي المحل وهو المتصف بها هو المشار إلى نوع كونه من مادته وصورته المخصوصين ومن الجهة السفلى هو التبليغ والأداء فافهم.

فلو أردنا مجرد التعدد لقلنا الأقوال ثلاثة: قول الجمهور بأن المتعلق الأداء والتبليغ. وقول المحققين أن المتعلق ما سمعت مما نقلنا عنهم. وقولي إن متعلقها في الجهات الثلاثة، الأولى التلقي والوسطى القبول والاتصاف والتحمل بذلك الاستعداد والسفلى التبليغ والأداء فافهم.

فصل

والمتصف بها القائم بوظائفها المتحمل لأعبائها أنبياء الله ورسله وخلفائهم وملائكته لأنهم مؤدون إلى عباده كما قال تعالى: ﴿**جاعل الملائكة رسلا**﴾[1] وقول علي بن الحسين عليهما السلام في الصحيفة: «وعلى الملائكة الذين من دونهم من أهل سماواتك وأهل الأمانة على رسالاتك». وقوله عليه السلام: «ورسلك من الملائكة إلى أهل الأرض بمكروه ما ينزل من البلاء ومحبوب الرخاء والسفرة الكرام البررة».

وإنما يشترط اتصاف الدعاة إلى الله سبحانه فيما يأمر وينهي مما يحب ويكره بالعصمة لتوفر الدواعي إلى الاقبال إليهم والثقة باخباراتهم ليتم لهم اللطف باتباعهم. وتكون عندنا مصاحبة لهم كما يأتي من أول العمر إلى آخره ليحصل تمام الإقبال وتوفر

---

(١) سورة فاطر الآية ١.

دواعي المكلفين على الاقبال والتوجه إليهم الذي هو المقصود بالذات من بعثهم. ولهذا اعتبر فيهم اتصافهم بها لاشتمالها على الصفات الحميدة كما تقدم وسلامتها من أضدادها. إذ بسببها يرتسم في نفس كل عارف باتصافهم بها اتصافهم بغاية الكمال ونهاية الجلال الموجب لتعظيمهم واعتقاد نورانيتهم التي من شأنها أن تجذب النفوس إليها وتنجذب انجذاب محبة وعشق كانجذاب الحديد إلى المغناطيس. وذلك لأنه قد تقرر في الحكمة من أن النفوس بطباعها منجذبة إلى الأنوار محبة لها وعاشقة. وكلما كانت النورانية أتم وأكمل كان انجذابها إليها أشد وأقوى.

وإنما كان اتصافهم بغاية الكمال ونهاية الجلال لقوة استعدادهم الذي هو مقتضى صفاء نورانية موادهم وتلاشي أنيتهم، حتى برزت صورهم على هيئة مشيئته وإرادته تعالى حتى لحقت نواسيتهم بالمجردات وأقبلوا على معبودهم بجميع الإرادات، وتخلقوا بأخلاقه في جميع الحالات فظهرت فيهم بمقتضى طهارة ذواتهم وشدة مجاهداتهم ومراقباتهم تلك الملكة أعني (العصمة) فاستحقوا مقام السفارة ومنصب الوساطة، فألبسهم خلعة الخلافة وأقامهم مقامه في عالمه في الأداء إلى بريته، وجعلهم ظاهره في خليقته، كما رواه جابر بن

يزيد الجعفي عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث طويل إلى أن قال عليه السلام: «وأما المعاني فنحن معانيه وظاهره فيكم، اخترعنا من نور ذاته وفوض إلينا أمور عباده». الحديث.

والمراد بالذات التي اخترعهم من نورها ذات محمد صلّى الله عليه وآله يعني من نور ذات له نسبها إليه تعالى تشريفاً وتكريماً على سائر الذوات، لأنه تعالى خلقهم من نور محمد صلّى الله عليه وآله. فإضافة النور إلى الذات بيانية، وإضافة الذات إلى الضمير بمعنى اللام. والمعنى اخترعنا من نور هو ذات له يملكها ويختص بها وتختص به.

وإنما استحقوا الخلافة والسفارة والقيام مقامه تعالى في خليقته في الأداء والتبليغ والترجمة لوحيه تعالى وما أنزل من خزائن غيبه على القابلين والمكلفين من امدادات الغيب والشهادة ومن أوامره ونواهيه مما به تمام نظام وجوداتهم ودنياهم ودينهم وآخرتهم بهذه الملكة التي هي (العصمة) بعد أن خلقهم لها وطهرهم من الرجس والدنس وراضهم بلطف عنايته حتى كانوا أحق بها وأهلها.

ومعنى قولي خلقهم لها هو ما سمعت من لطفه وعنايته بهم وتربيته لهم وتخليقه إياهم بأخلاقه. فلما خلقهم لها كما

سمعت هنا وسابقاً خلقها لهم بتلك القوابل والاستعدادات الموجبة لإيجادها فيهم فتمت كلمته كما شاء فيمن يشاء من خلقه.

المتصفون بهذه الصفة كانوا لله سبحانه بجميع أفكارهم وأنظارهم وأقوالهم وأحوالهم وأعمالهم وأفعالهم وحركاتهم وسكناتهم. فهم بكليتهم وظاهرهم وباطنهم مقصورون على طاعة الله، محبوسون على محبته ورضاه لا يريدون إلا ما يريد، بل لا إرادة لهم غير إرادته. وذلك لما تقدم من صفاء حقائقهم وتربيته إياهم بألطافه وتوفيقاته وتأييداته وتسديداته واختصاصه إياهم بعصمته.

فإن قلت قد جاء في الكتب المنزلة وصفهم من الحق تعالى بما يخالف ما ذكرتموه من وقوع بعض المعاصي والهفوات ومن معاتبته سبحانه لكثير ممن اتصف بتلك الملكة. وقد قلتم إن الفائدة في بعثة الأنبياء والرسل وسائر الوسائط والسفراء بين الله سبحانه وبين خلقه تصديقهم والثقة بأخبارهم وأتباعهم والميل إليهم والقبول منهم فيما يدلون على الله سبحانه وعلى ما يرضيه

من الأعمال الظاهرة والباطنة. ولا يتم ذلك إلا بعصمتهم لأنها تمنع من كل ما ينفر عنهم، وتوجب كلما يقرب من تصديقهم والثقة من أخبارهم. ووقوع تلك التقصيرات منهم وعتابهم على تقصيراتهم ينافي مقتضى العصمة ويوجب التنفير منهم. وكل هذا ينافي فائدة بعثتهم.

قلت: إن تلك الظواهر الواردة في الكتب السماوية والعتابات المروية في حقهم عليهم السلام ليست مقصودة على ما هو المعروف عند سائر الناس، فإن المعروف عندهم أن الشخص إذا عاتب آخر والسيد إذا عاتب عبده فانه في تلك الحال واجد عليه أو مريد لعقوبته لأجل مخافته لما أمره به أو نهاه عنه، لأنه عاص له قادم على مخالفة أمره.

وأما عتاب الله عز وجل فإنه ليس من هذا القبيل لأن أنبيائه لا يقدمون على مخالفته، وإن ما يقع منهم بمقتضى الطبيعة البشرية ليس مما نهى الله عنه نهي تحريم ليقال كيف يرجحون داعي الطبيعة البشرية على داعي أمر الله، وداعي الطبيعة البشرية النفس الأمارة بالسوء، وداعي أمر الله هو العقل. وأصحاب العقول الكاملة لا يطيعون قرين الشيطان. وإنما هو نهي تنزيه وإرشاد، فإذا أراد الله سبحانه أن يرفع نبيه أو وليه إلى درجة لم ينلها

بالأعمال، وهو سبحانه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وقد قدر لوليه روحاً من أمره يسدده عن الغفلة والخطأ والنسيان فضلاً منه تعالى من غير استحقاق من ذلك الولي لأن يسدده ذلك الملك، وإن كان إذا قدر له فقد وضع المعروف موضعه لأنه بالنسبة إلى قابليته صالح لذلك بحيث لا ينافي في تقديره له مقتضى الحكمة. إلا أن إعطاءه للقابل نعمة ابتدائية، كما قال سيد الساجدين: «منتك ابتداء وعفوك تفضل» وقوله: إذ كل مننك ابتداء. فإذا أراد رفع درجته إلى ما هو أعلى من مقتضى استعداده بالقابليات الظاهرة والباطنة التي هي الأعمال أمر الملك المسدد، فغاب عنه، وهذا معنى ما ورد في مثل ما قال عليه السلام: إن يونس على محمد وآله وعليه اسلام وكله الله إلى نفسه طرفة عين، فيقع منه ما شاء الله تعالى بمقتضى بدء شأن ذلك الولي في علم الغيب من التقصير.

لكن لما كان ذلك الولي بقوة الاستعداد وصحة الأعمال ودوام المراقبة لذي الجلال مستقيم الطبيعة كامل العقل مطمئن النفس لم تقع منه المعاصي الكبائر ولا الصغائر لبعده منها إذ ليس للشيطان عليه سلطان. نعم إذا غاب عنه الملك قد يقع منه خلاف الأولى لأنه ينافي الكمال ولا يستلزم النقصان لأنه بتلك الصفات الحميدة، تام قائم في مقامه، ومرتبته التي وضعه الله

فيها، فإذا وقع منه خلاف الأولى استوجب العتاب والذم من رب الأرباب لعلم ذلك الولي أنه مرجوح لا ينبغي له أن يفعله فإذا فعله مع علمه بذلك عرف من نفسه التقصير واستحقاق العتاب، لأن الله سبحانه أقامه مقام القدس الذي هو محل الخلافة والسفارة المقتضى لأن يجري على الحكمة التي هي مقتضى إرادة المولى سبحانه وفعله.

فإذا ورد عليه الذم والعتاب انكسر وأناب، فاستحق بانكساره وذله واستغفاره وتوبته تلك الدرجة العالية كما قال تعالى: ﴿**فظن داود إنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعاً وأناب فغفرنا له ذلك وأن له عندنا لزلفى وحسن مآب**﴾[1] ولو لم يغب عنه الملك المسدد له لما وقعت منه الهفوة ولو لم تقع منه الهفوة لم يرد عليه عتاب ولا ذم، ولو لم يرد عليه ذلك لم يحصل له انكسار في نفسه، ولو لم يحصل له انكسار لم ينل تلك الدرجة العالية.

ومنه قوله صلّى الله عليه وآله: «لو لم تذنبوا لذهب بكم وجيء بقوم يذنبون ويستغفرون ويغفر لهم»، وفي تفسير علي بن إبراهيم: فلما أخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله قريشاً بخبر أصحاب الكهف قالوا أخبرنا عن العالم الذي أمر الله عز وجل

---

(١) سورة ص الآية ٢٤ و ٢٥.

موسى أن يتبعه وما قصته، فأنزل الله عز وجل: ﴿**وإذ قال موسى لفتيه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضي حقباً**﴾[1] قال وكان سبب ذلك أنه لما كلم الله موسى تكليماً وأنزل عليه الألواح وفيها كما قال عز وجل وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظة وتفصيلاً لكل شيء رجع موسى عليه السلام إلى بني إسرائيل فصعد المنبر فأخبرهم أن الله عز وجل قد أنزل التوراة وكلمه قال في نفسه ما خلق الله تعالى خلقاً أعلم مني فأوحى الله عز وجل إلى جبرائيل عليه السلام أن أدرك موسى عليه السلام فقد هلك وأعلمه أن عند ملتقى البحرين عند الصخرة رجلاً أعلم منك فصر إليه وتعلم من علمه. فنزل جبرائيل عليه السلام وأخبره فذل موسى في نفسه وعلم أنه قد أخطأ ودخله الرعب. وقال لوصيه يوشع بن نون: إن الله عز وجل أمرني أن أتبع رجلاً عند ملتقى البحرين وأتعلم منه. الحديث.

وهذا مما ذكرت لك فانه لما أراد الله أن يجد في نفسه ذلة وانكساراً، ويعلم أنه أخطأ بالتفاته إلى غير ما أمر به بأن يمضي إليه، أمر الملك المسدد أن يغيب عنه، فلما غاب عنه وجد في نفسه أنه ما خلق الله خلقاً أعلم منه، فأمر الله تعالى جبرائيل أن

---

(١) سورة الكهف الآية ٦٠.

يأمره بأن يتعلم بانكساره وذلته النجاة فقد هلك، وهكذا يفعل بالمقربين عنده كما يعالج الطبيب المرضى بالكي والفصد والحجامة وإسقاء الدواء المر. لأن شفائهم وصحتهم في ألا يجدوا لهم شيئاً من أنياتهم على حد ما قال تعالى: ﴿**ولا يلتفت منكم أحد وأمضوا حيث تؤمرون**﴾[1].

وبهذا ونحوه يظهر لمن عرف أنهم فيما يفعل بهم منزهون عن النقائص والرذائل وإنما يفعل بهم من قبيل الرياضة لهم بأن يحلهم ويعقدهم ويصوغهم ويكسرهم حتى ينال كل واحد منهم أعلى درجات ما يمكن في حقه كما أوصى شاعرهم التلميذ عند استاذه حيث قال:

اعدم وجودك لا تشهد له أثراً ودعه يهدمه طوراً ويبنيه

فتلك العتابات والتوبيخات دالة على عظم شأنهم وجلالة قدرهم عنده لعظيم اعتنائه عز وجل بهم، فإنه قد يعاتبهم ويلومهم على ما ليس بذنب وإنما هو تكميل على تكميل وتنزيه لهم عن ملابسة ما لا يليق بمقامهم عنده وذلك لما ارتضاهم لمقام الحضور والمشاهدة لزمهم عدم الغفلة فأوحى إليهم: ﴿**لا يلتفت منكم أحد وأمضوا حيث تؤمرون**﴾.

---

(١) سورة الحجر الآية ٦٥.

فإذا أراد من أحدهم ألا يلتفت من نفسه بمجاهدته واستعداده، فعل به ما سمعت ليطلعه على ما سوى الله ويعرفه ذلك ليفر إلى الله تعالى من كل ما سواه على حد تأويل قوله تعالى: ﴿**لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً ولملئت منهم رعباً**﴾[1] فتفهم هذا النوع لتنجلي عن قلبك كل شبهة ترد عليه في هذا المقام.

---

(١) سورة الكهف الآية ١٨.

فصل

اعلم أنه قد وقع الاختلاف الكثير بين الناس القائلين بالعصمة في متعلقها ووقتها.

فقالت الإمامية إن العصمة تصاحب المعصوم وتلازمه من أول عمره إلى آخره ويكون بها معصوماً من جميع الذنوب من الكفر والكبائر كلها والصغائر كلها عمداً أو سهواً ونسياناً، بل لا يقع منه مطلق السهو والنسيان لأن اللطف الذي هو منشأ العصمة وأصلها. منه نشوؤها، ومنه تحققها حتى كانت ملكة للمعصوم، ومنه تمكين الاستعداد المقتضي لها على نحو ما أشرنا إليه سابقاً.

ومنها لزوم الملك المسدد للمعصوم عن الخطأ، المعلم له عن الجهل، المنبه له عن السهو، المذكر له عن النسيان، المحبب إليه الطاعة، المكره إليه المعاصي، وهو أي ذلك اللطف دائم التعلق ذلك المعصوم مستمر اللزوم له لوجود المقتضى لذلك من ملازمة الاجتهاد والمراقبة وقوة الاستعداد.

ولما كانت قوة استعداده موجودة فيه، في أول إيجاده لشدة نورية روحه وشدة صفاء طينته لقربهما من المبدء بحيث اقتضيا ارتباط اللطف بهما بحقيقة ما هما أهله، كما أشار إليه عز وجل بقوله: ﴿**واصطنعتك لنفسي**﴾[1] استحق العصمة بقوة استعداده وقابليته من أول عمره إلى آخره المانعة من جميع الذنوب والمعاصي الكبائر والصغائر مطلقاً، عمداً وسهواً ونسيانا وقد ذكر سيد الوصيين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه الإشارة إلى ذلك في قوله:

سبقتكم إلى الإسلام طراً مقراً بالنبي في بطن أمي

لأنه خليفة الله في أرضه على خلقه، وما استخلفه إلا بعد أن اختاره وانتجبه من سائر خلقه في عالم الذر الأول، على علم منه به، انفرد عن أبناء جنسه فليس له فيهم مماثل وخالقه العالم به، لا يختار من يلحقه التظنين. فلو وجد في شيء منه ما ينافي شيئاً من مراداته لما جاز له اختياره، وإلا لكان قد اختار ما يخالف مراده. وقد اختاره في أول بدئه، فيكون في أول بدئه منزهاً عن كل ما ينافي مراده بالقوة والفعل من أول بدئه إلى آخره، لأن المستخلف سبحانه حق لا شبهة فيه، فلا يستخلف من فيه

---

(١) سورة طه الآية ٤١.

شبهة وهو العليم القدير. إلا من لا يعلم بها أو لا يقدر على من لا شبهة فيه، أو كان في نفسه شبهة والأحوال الثلاثة منفية عنه عز وجل فلا يختار من فيه شبهة كما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته في الغدير والجمعة في وصف النبي صلّى الله عليه وآله بقوله: «فهو أهل ذلك بخاصته وخلته إذ لا يختص من يشوبه التغيير ولا يخالل من يلحقه التظنين». وقد تقدم.

وقد استدلوا على وجوب عصمة الذين وصفوا بالعصمة من الأنبياء والمرسلين وغيرهم من الأوصياء أن المكلفين مأمورون باتباع الأنبياء في أفعالهم وأقوالهم، فلو وقع منهم كفر أو ذنب صغير أو كبير لوجب اتباعهم لقوله تعالى: ﴿**فاتبعوه لعلكم تهتدون**﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه**﴾[2] وغير ذلك. واتباعهم في هذه الأفعال التي حرمها الله يلزم منه الجمع بين الوجوب والحرمة وهو غير جائز.

وأيضاً لو وقع منهم الذنب لكانوا عليهم السلام من حزب الشيطان لأنهم فعلوا ما أراد الشيطان وحزب الشيطان هم الخاسرون، ومعلوم أنهم عليهم السلام حزب الله وحزب الله هم المفلحون.

(١) سورة الأعراف الآية ١٥٨.

(٢) سورة الحشر الآية ٧.

وأيضاً لو صدر منهم كفر أو ذنب لفسقوا، لأن الفسق هو الخروج عن الطاعة وحينئذ لم تقبل شهادتهم لقوله تعالى: ﴿**ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون**﴾[1] ولم يجب قبول قولهم وخبرهم لقوله تعالى: ﴿**إن جاءكم فاسق بنبإٍ فتبينوا**﴾[2] واللازم في الصورتين باطل بالاجماع، ولأن الفائدة في بعثتهم ورسالتهم قبول شهادتهم وخبرهم فالملزوم مثله.

وأيضاً لو وقع منهم كفر أو ذنب لوجب الانكار عليهم لوجوب النهي عن المنكر ووجوب انكاره، وذلك يستلزم ذمهم وايذائهم، وايذاء الأنبياء عليهم السلام حرام موجب للعنة الله في الدنيا والآخرة لقوله تعالى: ﴿**إن الذين يؤذون الله ورسوله الله في الدنيا والآخرة**﴾[3] ولو لم يجب الانكار عليهم لزم عدم وجوب انكار المنكر مع القدرة وهو باطل اتفاقاً.

وأيضاً أنهم عليهم السلام في أعلى درجات الشرف، فلو وقع منهم كفر أو ذنب لوجب أن يضاعف عذابهم لأن من كان أشرف كان صدور الذنب منه أفحش كما قال تعالى في شأن نساء النبي صلّى الله عليه وآله: ﴿**يا نساء النبي من يأت منكن**

---

(١) سورة النور الآية ٤.

(٢) سورة الحجرات الآية ٦.

(٣) سورة الأحزاب الآية ٥٧ .

بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين﴾[1] ضعفاً بفعل الفاحشة وضعفاً بهتك حرمة شرف النبي صلّى الله عليه وآله والبعد منه. وكما ضاعف عقوبة الأحرار لشرفهم على المماليك لأن حد المملوك نصف حد الحر، قال تعالى: ﴿**فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب**﴾، فتكون أنبياء الله وأحبائه معذبين بأشد العذاب وهو باطل اتفاقاً.

وأيضاً لو صدر منهم كفر أو ذنب لم تنلهم النبوة والإمامة، لأنهم إذا وقع منهم ذلك كانوا ظالمين والظالم لم ينله عهد النبوة والإمامة لأن رتبة النبوة في أعلى عليين والظلم في أسفل سافلين، لأن الله سبحانه حين قال لإبراهيم على محمد وآله وعليه السلام: اني جاعلك للناس إماماً استعظم درجة الإمامة في نفسه فسألها لذريته قال ومن ذريتي أي واجعل بعض ذريتي إماماً وإنما أتى بمن الدالة على التبعيض لعلمه بأن من ذريته من هو كافر ولم يسأل له الإمامة وإنما سألها للمؤمنين من ذريته فأجابه تعالى بأن من وقع منه ذنب وإن كان صغيراً ولو مرة واحدة فانه يصدق عليه أنه ظالم وإن كان مؤمناً. وذلك بعيد من مقام الإمامة لأنها عهده الحق وميثاقه الصدق يعني الصدق معه في كل المواطن

---

(١) سورة الاحزاب الآية ٥٧.

في جميع الأحوال. فجمع له جميع ما أشرنا إليه فقال: لا ينال عهدي الظالمين فإن من وقع منه الظلم في وقت ما يصدق عليه أنه ظالم لما قرر في الأصول من عدم اشتراط بقاء المعنى المبدء في صحة الصدق حقيقة كما هو الصحيح في المسألة والظالم بعيد من عهد الإمامة لازمة للنبوة، فكل نبي إمام. فلا يقال إن هذه الآية خاصة بالإمام ولو قيل بذلك قلنا ففي النبي بطريق أولى لأن الإمام إذا لم يكن نبياً فهو وصي نبي ونبيه أفضل. فاعتبار علو الدرجة في النبي أولى منه في وصية.

هذا بعض ما ذكروا من الأدلة وغيرها كثير من الكتاب العزيز وسنة النبي صلّى الله عليه وآله وأحاديث أهل بيته المعصومين عليهم السلام، وهي كثيرة لا تكاد تحصى. ومن الاجماع من الفرقة المحقة ومن أئمتهم عليهم السلام، ومن دليل العقل منه ما كان من دليل الحكمة كما أشرنا سابقاً إلى شيء منه في تحقيق بدء المعصوم والعصمة، ومن دليل الموعظة الحسنة من الكتاب والسنة ما يضيق بذكره الوقت ومن ذلك مثل قوله تعالى: ﴿**أفمن يهدي إلى الحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون**﴾[1].

---

(١) سورة يونس الآية ٣٥.

وجه الاستدلال العقلي من دليل الموعظة الحسنة أنه سبحانه أخبرهم بأن من يهدي إلى الحق أولى بالاتباع، ومن فعل الذنب لا يكون هادياً إلى الحق حال معصيته ولا بفعله، أما حال معصيته فلا يقبل منه ولا تؤثر موعظته في القلوب بل تنكر عليه وذلك موجب لخلاف دعوته إلى الحق. وأما بفعله ففعله ذنب والذنب باطل يدعوا إلى الباطل. وأما في غير تلك الحال فالعقول تجوز عليه حال المعصية فلا يخلو من شائبة النفرة فلا يتم له هدايته إلى الحق، ولو فرض أنها لا تجوز عليه حال الطاعة حال المعصية لم يستحق أحقية الاتباع المطلق المستمرة التي هي المراد في الآية الشريفة. ولو فرض الاستحقاق، والحال هذه في الجملة أو بقول مطلق لم يكن في الاستحقاق للاتباع مثل من لم يقع منه ذنب مطلقاً.

فإذا كان الاتباع إنما هو للهداية للحق والصواب الموجبة للنجاة من عذاب الله وسخطه وجب في العقل اتباع من لم يجوز عليه العقل شيئاً من المعاصي، للقطع بحصول النجاة في اتباعه. دون من وقع منه الذنب لعدم القطع بحصول النجاة في اتباعه.

فأخبر سبحانه عباده من حيث يعقلون نصحاً وموعظة وإرشاداً لهم إلى ما فيه نجاتهم من عذابهم. ومن يعلم بما أتاه الله من

التمييز والعقل لا يختار المظنون ويترك المعلوم الذي قطع به عقله. فافهم فإن هذا من دليل الموعظة الحسنة.

ومن دليل المجادلة بالتي هي أحسن كثير لا يكاد يحصى. وقد ذكر منه العلامة الحسن بن المطهر قدس الله روحه ونور ضريحه في كتابه «الألفين» الفي دليل من أدلة العقل المستنبطه من الكتاب من أدلة المجادلة بالتي هي أحسن.

وهذه الأنواع الثلاثة من الأدلة العقلية غير النقلية وهي التي أمر الله سبحانه نبيه صلّى الله عليه وآله أن يدعوا إلى سبيله بها فقال تعالى: ﴿**ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾[1] وهذه الثلاثة هي المرادة بتأويل قوله تعالى في حق من يجادل في الله بغير هذه الأدلة الثلاثة ليضل عن سبيل الله، أي يصرف الناس عن ولي الله وولايته ويدعوهم إلى نفسه. قد لبس ثياب النسك بالدعوى بلا حقيقة ولا معنى. وهو قوله تعالى: ﴿**ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله**﴾[2] الآية فتفهم تفهم.

---

(١) سورة النحل الآية ١٢٥.

(٢) سورة الحج الآية ٨ و ٩.

واتفق الجمهور بالقول الصريح على عصمة الأنبياء عليهم السلام من الكفر ومن المعاصي الكبائر بعد الوحي. وقال فضل ابن روزبهان في كتابه الذي وضعه في الرد على الإمام العلامة الحلي «قدس الله روحه ونور ضريحه» في (كشف الحق ونهج الصدق).

قال: «ثم اعلم أن تحقيق هذا البحث يرجع إلى تحقيق معنى العصمة وهي عند الأشاعرة على ما يقتضيه أصلهم من استناد الأشياء كلها إلى الفاعل المختار ابتداء ألا يخلق الله فيهم ذنباً. فعلى هذا يكون الأنبياء معصومين من الكفر والكبائر والصغائر الدالة على الخسة والرذالة وأما غيرها من الصغائر فانهم يقولون لا تجب عصمتهم عنها لأنها مغفورة بنص الكتاب من تارك الكبيرة: **﴿الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلاّ اللّمم إن ربك واسع المغفرة هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذا**

أنتم أجنة في بطون أمهاتكم فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى﴾[1]. دلت الآية على أن مجتنب الكبيرة مغفور ما صدر من الصغائر عنه. وفي الآية إشارة إلى أن الإنسان لما خلق من الأرض ونشأ منها فلا يخلو عن الكدورات الترابية التي تقتضي الذنب والغفلة فكان بعض الذنوب تصدر بحسب مقتضى الطبع. ولما لم يكن خلاف ملكة العصمة فلا مؤاخذة به». انتهى.

أقول: إن تعريف الأشاعرة للعصمة مصرح بعدم صدور الصغيرة من المعصوم. لأن ذنباً في التعريف نكرة في سياق النفي فتقتضي العموم فاستثناؤه للصغيرة مناقض لمذهبه، ودعوى المراد لا تدفع الإيراد لأن الصغيرة ذنب بالاتفاق. وصدورها من المعصوم عندهم إنما هو بخلق الله تعالى لها فيه، فان اعترف بخلق الله لها فيه انتقض تعريفه، وان نسب صدورها إلى المعصوم أو إلى مقتضى الكدورات الترابية أو الطبع انتقض أصله. وكونها مغفورة فرع ثبوتها عليهم، ومخلوقيتها فيهم ويأتي ما قلنا.

وقوله: «لما لمن يكن خلاف ملكه العصمة فلا مؤاخذة

---

(١) سورة النجم الآية ٣٢.

به...» غلط من وجوه:

الأول: ان العصمة عنده ألا يخلق الله في المعصوم ذنباً وهذا لا يكون ملكة لأن الملكة طبيعة وقوة تصدر عنها الأفعال، وهذا مناف لاعتقاده. لأنها إن لم يصدر عنها شيء من الأفعال فليست ملكة. وإن صدر عنها شيء كان في الوجود مؤثر غير الله، وكلا الفرضين مخالف لاعتقاده.

الثاني: ان العصمة عنده ألا يخلق الله ذنباً ووقوع الصغيرة معناه عنده أن الله خلق ذنباً، فوقوع الصغيرة مانع عنده من تحقق العصمة وتحقق العصمة مانع من صدور الصغيرة وهذا لازم على قوله.

الثالث: ان قوله: فلا مؤاخذة به يلزم منه أنه لا فرق بين المعصوم وبين مجتنب الكبائر وإن لم يكن معصوماً لأن العفو عن الصغيرة إنما هو لاجتناب الكبائر، ولا فرق بين العصمة واجتناب الكبائر، فلا فرق بين الأنبياء وغيرهم لأن الاجتناب عنده الا يخلق الله في المجتنب ذنباً، فائباته للعصمة للأنبياء لغو لا فائدة فيه، إذ لا اختصاص للأنبياء بهذا المعنى دون غيرهم. لأن الأنبياء إن دخلوا في جملة المجتنبين مطلقاً فالعفو للاجتناب، وإن لم يدخلوا فلا عفو. فأي معنى يثبته للعصمة غير

الاجتناب المذكور الذي لم يختص به المعصوم؟ فقوله: لما لم يكن... الخ لا يجديه نفعاً، بل تركه أسلم لاعتقاده ولدليله.

فصل

مذهب الإمامية: تنزيه الأنبياء عن كل ما يكره الله قبل البعثة وبعدها اختياراً واضطراراً عمداً وسهواً، وهو مما لا خلاف فيه. وأما فضل بن روزبهان فوضع كتابه على محض المعارضة من غير ثبت. ودعواه على الإمامية أنهم يجوزون على الأنبياء إيقاع الكفر تقية افتراء، إذ لم يقل به أحد منهم ولم ينقل أحد عن أحد منهم. بل صريح كلام مخالفيهم نسبة نفي الكفر وغيره من الذنوب الكبائر والصغائر مطلقاً عن الأنبياء إلى الإمامية خاصة قبل النبوة ومعها وبعدها كما ذكره البدخشي في بحث الأفعال من شرح منهاج الأصول حيث قال: «الأكثر من المحققين على أنه لا يمتنع عقلاً قبل النبوة ذنب من كبيرة أو صغيرة خلافاً للروافض مطلقاً، وللمعتزلة في الكبائر. ولا خلاف لأحد في امتناع الكفر عليهم إلا الفضلية من الخوارج بناء على أصلهم من أن كل معصية كفر وقد قال الله تعالى: ﴿**وعصى آدم**﴾. وجوز البعض عليهم عند خوف تلف المهجة إظهار الكفر. وأما بعد

النبوة فالاجماع على عصمتهم في تعمد الكذب في الأحكام لدلالة المعجزة على صدقهم. وأما الكذب غلطاً فجوزه القاضي ومنعه الباقون... الخ».

... فذكر أن من جوز على الأنبياء الكفر خوفاً جماعة غير الشيعة لأنه ذكر أن الشيعة مانعون مطلقاً في قوله: «خلافاً للروافض مطلقاً...».

وذكر الشهرستاني في الملل والنحل: «إن من بدع الأزارقة أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق من الخوارج أنهم جوزوا أن يبعث الله تعالى نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته أو كان كافراً قبل البعثة. والكبائر والصغائر إذا كانت بمثابة عنده فهي كفر. وفي الأمة من جوز الكبائر والصغائر على الأنبياء فهو كفر. وقال ابن فورك من الأشاعرة: «تجوز بعثة من كان كافراً».

وفي شرح الطوالع: «اتفقوا على عصمة الأنبياء من الكفر والمعاصي بعد الوحي، والفضلية من الخوارج جوزوا من الأنبياء المعاصي واعتقدوا أن كل معصية كفر وجوزوا على الأنبياء الكفر. ومن الناس من لم يجوز الكفر على الأنبياء لكنهم جوزوا اظهار الكفر تقية بل أوجبوه. لأن إظهار الإسلام إذا كان مفضياً إلى القتل كان إلقاءً للنفس إلى التهلكة وإلقاء النفس إلى التهلكة

حرام لقوله تعالى: ﴿**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة**﴾[1]. وإذا كان إظهار الإسلام حراماً كان إظهار الكفر واجباً.

ومنع بأنه لو جاز إظهار الكفر تقية لكان أولى الأوقات به وقت ظهور الدعوة لأن الناس في ذلك الوقت بالكلية منكرون فكان لا يجوز إظهار الدعوة لأحد من الأنبياء. فيؤدي إلى إخفاء الدين بالكلية. والحشوية لم يجوزوا الكفر ولا إظهاره وجوزوا الإقدام على الكبائر. وقوم منعوا أن تتعمد الأنبياء الكبيرة وجوزوا تعمد الصغائر. وأصحابنا منعوا الكبائر مطلقاً سواء كان عمداً وسهواً، وجوزوا الصغائر سهواً لا عمداً». انتهى.

أقول: إذا نظرت إلى أقوال المخالفين من الأشاعرة والمعتزلة والخوارج وغيرهم عرفت أنهم مخالفون للإمامية. لأن الإمامية طريقتهم واعتقادهم من هذه المسألة كما هو مسموع من أقوالهم ومذكور في كتبهم من الأولين والآخرين. ونقله عنهم المخالف لهم والمؤالف أنه يمتنع صدور الكفر وجميع المعاصي الكبائر والصغائر قبل النبوة وبعدها، اختياراً واضطراراً عمداً وسهواً ونسياناً من جميع الأنبياء. ومن نقل عنهم خلاف هذا فهو مفتر مباهت.

---

(١) سورة البقرة الآية ١٩٥.

وأما سائر مخالفيهم فكما سمعت، فمنهم من منع الكفر بعد البعثة ومنهم من أجازه بعدها وقبلها، ومنهم من جوز الصغائر بعدها أو ما لا خسة فيه كسرقة حبة ولقمة، ومنهم من جوز مطلق الذنوب. وما تقدم من الأدلة ينفي جميع ما ذكره المخالفون لمنافات الذنب للعصمة كما تقرر سابقاً لا فرق بين الصغيرة والكبيرة.

وقول فضل بن روزبهان في كتابه المذكور بعد ما نقلنا عنه سابقاً حين ذكر حد العصمة للحكماء فقال: وأما العصمة عند الحكماء فهي ملكة تمنع الفجور وتحصل هذه ابتداء بالعلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات، وتتأكد في الأنبياء بتتابع الوحي إليهم بالأوامر الداعية إلى ما ينبغي والنواهي الزاجرة عما لا ينبغي. ولا اعتراض على ما يصدر من الصغائر سهواً وعمداً عند من يجوز تعمدها من ترك الأولى والأفضل فانها لا تمنع العصمة التي هي الملكة. فإن الصفات النفسانية تكون في ابتداء حصولها أحوالاً ثم تصير ملكات بالتدريج». انتهى.

وقوله: ولا اعتراض... الخ فيه أن الاعتراض بل المنع قائم فإن تفسيره الصغائر بترك الأولى غلط، إذ المعروف من الصغائر المحرمات لا المكروهات الإرشادية والتنزيهية. والصفات

النفسانية إذا استقرت حتى كانت ملكات فإن كانت في الابتداء تنزيهية. فإن تعقبها العفو لم تستقر فلا تكون ملكات. وإن استقرت بترادفها كانت محرمة تنافي العصمة كما قررنا سابقاً. وإن كانت في الابتداء صغائر محرمات فانها تنافي العصمة وإن تعقبها العفو كما ذكرنا سابقاً، وأن يتعقبها العفو وتكررت ولو بالعزم على العفو فهي كبيرة منافية للعصمة.

ولما كان ترك الأولى قد يقع من المعصوم لم يمهل الله تعالى معاتبته عليها ليندم على فعله فيمحى عنه لئلا يترادف فيكون محرماً منافياً للعصمة فانه قبل الترادف غير مناف لها لأنها كدورة بشرية قد تعرض للمعصوم بتخلية الله له ليعاتب عليها فينكسر ويخضعه فيرفع الله تعالى بذلك على نحو ما ذكرنا سابقاً، لأنه عز وجل عادته التردد في قبض روح عبده المؤمن على أنحاء شتى. فيؤدب المؤمنين بما يمكن في حقهم من قوله عليه السلام: «لو لم تذنبوا لذهب بكم وجيء بقوم يذنبون فيغفر لهم». وقوله تعالى: ﴿**وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم**﴾[1] الآية.

ويؤدب المعصومين بما يمكن في حقهم بترك الأولى

---

(١) سورة الشورى الآية ٣٠.

والجائز الترك ليرفع درجتهم من قوله تعالى: ﴿**ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها**﴾[1] الآية.

ولما كان المخالفون خطئوا واختلفت عباراتهم وأقوالهم، فإذا عبروا عما عندهم من الاعتقاد انتقض بالدليل، فإذا ناقضه الدليل سلكوا الجمع بين قولهم واعتقادهم. وكان بعض الأشاعرة إذا نقض عليهم بعض دعواهم تجويز المعاصي والكفر من بعضهم وسائر الذنوب قبل الوحي وتجويز الصغائر بعد الوحي، ومثل ما نقل في شرح منهاج الأصول ادعى خلاف ذلك كما نقلته من عبارة بعضهم في أول هذا الفصل بقولي: واتفق الجمهور بالقول الصريح. وقولي: بالقول الصريح أريد به أن هذا القائل قد يقول بهذا أعني دعوى الاتفاق ويأتي في خلال كلامه ما ينافي تصريحه أولاً.

---

(١) سورة الحديد الآية ٢٢.

فصل

ذكر الغزالي مثل ما قال ابن فورك، قال الغزالي في بحث أفعال الرسول من كتابه المسمى بالمنحول في الأصول: -

«والمختار ما ذكره القاضي وهو أنه لا يجب عقلاً عصمتهم إذ لا يستبان استحالة وقوعه بضرورة العقل ولا بنظره، وليس هو مناقضاً لمدلول المعجزة فإن مدلوله صدق اللهجة فيما يخبر عن الله تعالى لا عمداً ولا سهواً. ومعنى التنفير باطل فانا نجوّز أن ينبىء الله تعالى كافراً يؤيده بالمعجزة». انتهى.

قوله: إذ لا يستبان استحالة وقوعه... الخ. إن أراد استبانة موافقة للحكمة ومنطوق الكتاب فهو باطل. وإن أراد استبانة ولو مخالفة للحكمة ولمنطوق الكتاب فهو كما قال، ولكن المدعي استبانة موافقة للحكمة والكتاب. أما استحالة وقوعه بضرورة العقل فلأن وقوعه إنما يجوز من المحتاج أو الجاهل أو العاجز، لأن وقوعه خلاف الحسن والكمال من الغني المطلق والعالم

المطلق والقادر كذلك، ولا يصير الغني العالم القادر إلى خلاف الحسن والكمال بالضرورة، لأنه نقص بحكم العقل بضرورته بعدم وقوعه من الغني العالم القادر. وأما استحالة وقوعه بنظر العقل فإن ما فيه احتمال منافات الغرض ولو في وقت ما لا يصير إليه الغني العالم القادر. لأن حصول الغرض من البعثة وإقامة الحجة البالغة بما لا يحتمل منافاة الغرض في حال من الأحوال تام كامل حسن على أكمل وجه لموافقة اللطيف بعباد الغني القادر العليم. ولا ريب أنه أتم في غرض الفاعل المختار وأكمل. وما سواه يحتمل المنافاة ناقص قد يفوت الغرض الذي لأجله بعث أنبيائه ورسله. ومن لم يكن لاعباً ولا عابثاً لا يصير إلى الناقص مع كونه مرجوحاً بلا مرجح إلا احتمال القلوب المنكوسة. لأن احتمال وقوعه ولو على خلاف الأصلح، ولو كان مفوتاً للغرض الذي لأجله وقع الفعل لأجل ملاحظة اعتقاد أنه يفعل لا للأصلح، وأن أفعاله غير معللة بالأغراض. وأنه لا يقبح منه شيء وما أشبه ذلك من الوساوس الباطلة المخالفة للكتاب والسنة وللعقول. لأنه كثيراً ما يثني على نفسه بالاتصاف بالصفات الجميلة بالتنزه عن الاتصاف بالصفات القبيحة كالظلم والعجلة والصنع بغير فائدة واللعب والعبث. فإذا كان لا يفعل للأصلح فلم أثنى على نفسه بفعل الأصلح فقال: ﴿**يريد**

الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾[1] وقال: **﴿والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً والله واسع عليم﴾**[2].

وإذا كانت أفعاله غير معللة بالأغراض فلم عللها في كتابه في كل موضع وذم من ظن خلاف ذلك. فقال: **﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار﴾**[3] وقال: **﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين﴾**[4] وقال: **﴿أفحسبتم إنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون﴾**[5].

وإذا كان لا يقبح منه شيء فلم لم يصف نفسه بالظلم والجهل والعجز والكذب وهي حسنة بالنسبة إليه. فإن قلت وإن كانت حسنة بالنسبة إليه إلا أنها قبيحة بالنسبة إلينا. قلت إذا كان بملاحظة النسبة إلينا ترك وصف نفسه بما يجوز بالنسبة إليه ولا يقبح فيجب أن يترك ما يفعل بنا مما يقبح بالنسبة إلينا وإن حسن بالنسبة إليه بالطريق الأولى.

---

(١) سورة البقرة الآية ١٨٥.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٦٨.

(٣) سورة ص الآية ٢٧.

(٤) سورة الدخان الآية ٣٨.

(٥) سورة المؤمنون الآية ١١٥.

وأما استحالة وقوعه بمنطوق الكتاب فلما تقدم من جوابه تعالى لإبراهيم على محمد وآله وعليه السلام حين سأل أن يجعل ذريته المؤمنين أئمة من قوله تعالى: ﴿**لا ينال عهدي الظالمين**﴾. فلو جاز موافقاً للحكمة والغنى والعلم والقدرة، لما رد عليه خليله، مع إجابته في ذريته المتقين صلى الله عليهم أجمعين.

وقوله: وليس مناقضاً لمدلول المعجزة فإن مدلوله صدق اللهجة فيما يخبر عن الله... الخ.

فيه: إن المعجزة إنما هي شهادة تصديقه في كل ما يقول ويفعل فإنه لا يقول ولا يفعل إلا بأمر من الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿**وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى**﴾[1]. وقال تعالى: ﴿**ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل * لأخذنا منه باليمين**﴾[2]. ولا يخصص بالقرآن وبما يقول بل هو شامل لجميع أقواله وأحواله وأعماله وأفعاله صلّى الله عليه وآله لقوله تعالى: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[3]. وقال تعالى: ﴿**فاتبعوه لعلكم تهتدون**﴾[4].

---

(١) سورة النجم الآية ٣، ٤.
(٢) سورة الحاقة الآية ٤٤، ٤٥،
(٣) سورة الحشر الآية ٧.
(٤) سورة الأعراف الآية ١٥٨.

وقد تقدم في استدلال الإمامية أنه لو وقع من النبي صلّى الله عليه وآله ذنب لوجب الأخذ به فيكون واجباً حراماً. وقد استدل المخالفون كلهم بتلك الأدلة. وأما تخصيصها بما بعد النبوة أو في غير الصغائر فشيء لم يرجع إلى الدليل وإنما يرجع إلى شهوات النفوس وإلى الأغراض ودفاعاً عمن يقتدون بهم، مع مقارفتهم للمعاصي، ولا يخفى شيء منها على طالب الحق، ولله در الشاعر ما أنسب ما قال بهذا المقام:

ثوب الريا يشف عما تحته فإذا التحفت به فانك عاري

فمدلول المعجزة إنما هو الشهادة بالتصديق المطلق واستخلاف الحق تعالى فالتجويز على الخليفة تجويز على المستخلف. ومعنى قوله: لا عمداً ولا سهواً. إن ما سوى الإخبار عن الله تعالى يجوز منه كل شيء من الذنوب والمعاصي عمداً وسهواً، وهو حكم على الله تعالى وعلى رسله بما هو من سنخ طينته وشهادة على الله ورسله بذلك. تعالى الله علواً كبيراً وهو سبحانه سيجزيهم وصفهم أنه حكيم عليه.

وقوله: ومعنى التنفير باطل. مطابق لما هو عليه من الاعتقاد من عدم تنفير القبائح ومن استحسانها في الأصول والفروع كما هو مذكور في محله. وإلا فإن العقول تقطع بأن الاطمئنان التام

الذي لا يكون معه اضطراب بحيث ينحصر فيه قيام حجج الله على عباده حق على أن لا تكون لمحتج حجة ولا لمعتذر عذر وهو معنى الحجة البالغة، لا يحصل إلا مع القول بالعصمة على ما قرره الإمامية خاصة، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.

فإن قيل إن استغفار بعض الذنوب للعفو ينفي النفرة أو احتمالها أو عدم الاطمئنان لأن من وقع منه الذنب ثم تاب أو غفر له كمن لا ذنب له، بل روي أنه أفضل بمن لا يذنب.

قلنا لا نسلم أن ذلك ينفي النفرة وإن كان أفضل من جهة انكسار المعصية والندم لأن المساواة أو الأفضلة إنما هو من أمور الآخرة في الثواب وهي شيء يرجع إلى المجازات. وذلك غير ما يعتبر في التبليغ والأداء وقبول التكاليف، لأن المعتبر في التبليغ والأداء والقبول من المبلغ إنما هو حصول القطع بالصدق عن الله تعالى، ولا يجب في كل حال إلا من حصل القطع بعدم وقوع تقصير منه. لأن تجويز الكذب إنما يثبت في حق من يجوز منه تقصير وإن كأن قليلاً ونادراً لأن الكذب منه. وأما من لم يصدر منه تقصير فلم يتصور منه الكذب، فتطمئن به النفوس بخلاف الأول، فلا تنتفي منه النفرة بالكلية بخلاف الثاني.

فصل

قال المخالفون في عصمة الأنبياء المجوزون لوقوع المعاصي منهم عليهم السلام مثل قول فضل بن روزبهان في كتابه: «إن الأنبياء مكلفون بترك الذنوب مثابون به. ولو كان الذنب ممتنعاً عنهم لما كان الأمر كذلك إذ لا تكليف بترك الممتنع ولا ثواب عليه. وأيضاً فقوله: ﴿**قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي**﴾. يدل على مماثلتهم لسائر الناس فيما يرجع إلى البشرية والامتياز بالوحي لا غير فلا يمتنع صدور الذنب عنهم كما في سائر البشر، هذا حقيقة مذهب الأشاعرة ومن تأمل فيه علم أنه الحق الصريح المطابق للعقل والنقل» انتهى كلامه.

أقول: قد تقدم ذكر الإشارة إلى جواب هذا التوهم في تعريف العصمة للعدلية في قولهم: «غير سالب للقدرة على خلاف مقتضى ذلك اللطف وإلا لم يكن مكلفاً ولم يستحق مدحاً ولا ثواباً». والمراد أن الأنبياء كلهم مكلفون كغيرهم من سائر الناس.

وليس صدور المعصية شرطاً في جواز التكليف بتركها. إذ يجوز تكليف العبد بترك المعصية إذا كان متمكناً من فعلها وإن لم تقع منه، لأن التمكن من فعل المعصية شرط في التمكن من الطاعة. فإن الطاعة ما تتحقق حتى يتمكن من تركها الذي هو المعصية. فإذا تمكن من المعصية وتركها باختياره مع القدرة عليها وفعل الطاعة كان مطيعاً. ولو لم يقدر على المعصية لم يكن قادراً على الطاعة. فشرط التكليف التمكن من المعصية والقدرة عليها لا صدورها منه.

ومرادنا بقولنا إن مقتضى العصمة أنه يمتنع منه وقوع المعصية أنه لا يفعلها ولا يميل إليها مع قدرته على ذلك لا أنه يمتنع منه الامتناع العقلي. ألا تسمع إلى قولنا المتقدم: إن العصمة تستلزم سلب الداعي الذي هو الميل والإرادة لا سلب القدرة معه.

فإن قلت إن المخالفين لكم إنما يدعّون جواز صدور الذنب من المعصوم وقولكم هذا يوافقهم.

قلت: نحن لا نقول بامتناع الذنب من المعصوم عدم الإمكان العقلي ولم يقل به أحد ممن له أدنى معرفة. وإنما نقول المعصوم يمتنع منه وقوع الذنب حال كونه معصوماً. فلو وقع منه ذنب لم نحكم بامتناع صدوره من ذلك المكلف امتناعاً عقلياً

وإنما نحكم بأنه حينئذ ليس بمعصوم إذ لا عصمة إلا من وقوعه. فإذا وقع فلا عصمة. وتعريفكم يصدق قولنا هذا ويكذب قولكم بجواز صدور الذنب من المعصوم. لأن تعريفكم: ألا يخلق الله في المعصوم ذنباً، وهذا لا يجتمع مع صدور الذنب كما ذكرنا سابقاً. فلأن صدور الذنب ليس إلا أن الله تعالى خلقه في المعصوم كما تزعمون. وكونه مخلوقاً في المعصوم ينافي العصمة التي هي عندكم ألا يخلق في المعصوم ذنباً. وقوله: إذ لا تكليف بالممتنع ينافي اعتقادهم. فانكم تقولون يجوز التكليف بالمحال وبما لا يطاق، لأنكم قلتم إن الله سبحانه علم أن أبا لهب لم يؤمن فوقوع الإيمان منه ممتنع وإلا لانقلب علم الله جهلاً مع أنه كلفه بالإيمان فبحكم المعارضة نقول إنه لا بأس عندكم بالتكليف بالممتنع مع أنا أجبنا عن معنى قولنا: يمتنع. فانكم لم تفسروا بمرادنا منه وأنتم تعلمون مرادنا منه لأنا نقول في تعريف العصمة: غير سالب للقدرة. وأما قوله: وأيضاً فقوله: ﴿**قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي**﴾ يدل على مماثلتهم لسائر الناس فيما يرجع إلى البشرية والامتياز بالوحي.

جوابه: إنا نقول: إن المعصوم إذا جعلتموه مماثلاً لسائر الناس قلتم فيما يرجع إلى البشرية لأن هذا القيد لا يلائم قولكم: والامتياز بالوحي وإنما يلائمه لو قلتم هو في جميع ذاتياته

وأحواله مماثل لسائر الناس فعلى هذا الملائم لم لا يقع منه الكفر ولو بعد الوحي إذ لا مانع له منه؟ وإن جعلتم الوحي مانعاً من الكفر فهو مانع من غيره فلم لم تسمّوه عصمة؟ فيلزم أنه لا يماثل سائر الناس. وعلى قوله غير الملائم إن انحصرت المماثلة في البشرية كان ما سواها كافياً في المقارفة وفي المنع من الذنوب كلها، مع أن مقتضى البشرية جواز وقوع الكفر والمعاصي ما لم يحصل مانع منها وليس إلا العصمة والوحي. فإن تكفّلا بالمنع أو أحدهما وإلا فلا فرق بين المعصوم وبين الأعرابي المتهتك البوّال على عقبيه. وإن صح حصر المماثلة في البشرية على الفرضين فلا ينحصر الامتياز في الوحي، بل بالعصمة يحصل الامتياز أولى من حصوله بالوحي، فإنها شرط لوحي التبليغ والأداء والتلقي لا مطلق الوحي. فإن الامتياز لا يحصل به إذ جميع الخلق يأتيهم من الله سبحانه وحي ما خصوصاً على مذهبه. فإن العبد لا يقدر أن يتكلم أو يتحرك أو يسكن إلا بوحي من الله إليه. ولهذا يروون عن شيخهم شيخ صوفيتهم ابن عطاء الله في مناجاته قال: أم كيف أترحم لك بمقالي وهو منك برز إليك.

وقوله فلا يمنع صدور الذنب عنهم كما في سائر البشر. يلزم منه تجويز الكفر والكبائر عليهم بعد النبوة كما هو مذهب

الأزارقة من الخوارج الذي نقلناه عنهم سابقاً. فإنهم يجوزون أن يبعث الله تعالى نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته. وذلك لأن سائر البشر يجوز صدور الكفر منهم في جميع مدد أعمارهم.

وقوله: هذا حقيقة مذهب الأشاعرة صحيح لا شك فيه. وقوله: ومن تأمل فيه علم أنه الحق الصريح المطابق للعقل والنقل.

أقول: من تأمل فيه على ما تقتضيه عقولهم من الجمود على قاعدتهم وأصلهم من تصحيح ما ليس بصحيح حفظاً لاعتبارهم وتستراً من أغبارهم فكما قاله، لأن عادتهم يبحثون في الاعتقادات على ما يقتضيه المذهب لا على ما يقتضيه الحق كما هو الواقع. وإن تأمل فيه على مقتضى الانصاف وترك الاعتساف علم أنه كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءاً وإذا أردت أن تعرف صدق قولي هذا فتأمل فيما كتبت في الدليل والرد عليهم.

فصل

اعلم أن القائلين بجواز صدور الذنب عن الأنبياء عارضوا أدلة المانعين من وجوه:

الأول: قوله تعالى لنبيه: ﴿عفى الله عنك﴾ فانها تدل على جواز صدور الذنب عن النبي صلّى الله عليه وآله لأن العفو إنما يرد بعد تحقق الذنب.

والجواب: هو أن هذا يستعمل من لطيف المعاتبة وإن كان العتاب على فعل جائز مثل المراد في هذه الآية. وليس للعفو متعلق إلا التلطف في العتاب. لأنه يقول له: لو أذنت لهم في القعود لتبين لك الصادقون من الكاذبين. يعني لتعرف من يقعد عن عذر وعن غير عذر. وهو إرشاد له لأجل استبصاره بهم وليس ذنباً. وإنما قصاراه أن يكون ترك الأولى.

وفي تفسير علي بن إبراهيم عن الباقر عليه السلام يقول: لتعرف أهل العذر والذين جلسوا بغير عذر.

وقال الطبرسي في جامع الجوامع: هذا من لطيف المعاتبة بدأه بالعفو قبل العقاب ويجوز العقاب من الله فيما غيره منه أولى لا سيما للأنبياء وليس كما قاله (جار الله): من أنه كناية عن الجناية وحاشى سيد الأنبياء وخير بني آدم وحواء من أن تنسب إليه الجناية.

وعن الرضا كما في عيون الأخبار في جواب ما سأله المأمون عن عصمة الأنبياء: «هذا مما نزل بإياك أعني واسمعي يا جارة خاطب الله تعالى بذلك نبيه وأراد به أمته». وكانوا يستعملون هذا اللفظ من غير اعتبار ذنب أو تقصير وإنما هو من حسن التلطف في الخطاب وإذا قام احتمال ذلك بطل استدلال الخصم لأن هذا الاحتمال نظراً إلى تخاطب أهل اللسان مساو لاستدلال الخصم بل أرجح فيبطل استدلاله.

الثاني: قوله تعالى: ﴿**ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر**﴾ فإنها صريحة في صدور الذنب عن سيد الأنبياء صلّى الله عليه وآله.

والجواب: أنه محمول على ترك الأولى كما تقدم، وقيل ليغفر لك الله ما تقدم من ذنب أمتك بشفاعتك. وحسنت إضافة ذنوب أمته إليه للاتصال بينه وبينهم.

وعن الصادق عليه السلام أنه سئل عن هذه الآية فقال: «ما كان له ذنب، ولا همّ بذنب، ولكن الله حمله ذنوب شيعته ثم غفرها له».

وروى المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام أنه سئل عنها فقال: «والله ما كان له ذنب ولكن الله سبحانه ضمن له أن يغفر له ذنوب شيعته على ما تقدم من ذنبهم وما تأخر».

وفي العيون عن الرضا عليه السلام أنه سئل عن هذه الآية، فقال: لم يكن أحد عند مشركي أهل مكة أعظم ذنباً من رسول الله صلّى الله عليه وآله لأنهم كانوا يعبدون من دون الله ثلثمائة وستين صنماً فلما جاءهم بالدعوة إلى كلمة الإخلاص كبر ذلك عليهم وعظم قالوا: ﴿**اجعل الآلهة إلهاً واحداً**﴾... إلى قوله ﴿**إلا اختلاق**﴾[1]. فلما فتح الله تعالى على نبيه صلّى الله عليه وآله مكة قال له يا محمد ﴿**إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً * ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر**﴾[2] عند مشركي أهل مكة بدعائك إلى توحيد الله فيما تقدم وما تأخر. لأن مشركي قريش أسلم بعضهم وخرج بعضهم عن مكة ومن بقي منهم لم يقدر

---

(١) سورة ص الآية ٥، ٦، ٧.

(٢) سورة الفتح الآية ٢، ٣.

على إنكار التوحيد عليه صلّى الله عليه وآله إذا دعا الناس إليه، فصار ذنبه عندهم مغفوراً بظهوره عليهم.

وفي رواية ابن طاووس عنهم عليهم السلام: «إن المراد ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر عند أهل مكة وقريش يعني ما تقدم قبل الهجرة وبعدها فإنك إذا فتحت مكة بغير قتل لهم ولا استئصال ولا أخذهم بما قدموه من العداوة والقتال غفروا ما كانوا يعتقدونه ذنباً لك عندهم متقدماً أو متأخراً وما كان يظهر من عداوته لهم في مقابلة عداوتهم له. فلما رأوه قد تحكم وتمكن وما استقصى غفروا ما ظنوه من الذنوب. ونقل أنه صلّى الله عليه وآله حين كسر الأصنام قالوا: ما كان أحد أعظم ذنباً من محمد كسر ثلاثمائة وستين إلهاً. فقال تعالى: انا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك، يمنعك من عبادتها، وما تأخر بكسرك إياها تهكماً بهم واستهزاء. والمراد بالفتح هنا قيل هو فتح مكة وقيل فتح الحديبية لقوله صلّى الله عليه وآله: بل أعظم الفتوح، وقيل هو فتح خيبر. فعلى الأخير يكون المعنى ظاهراً لأنه علة لما قبله وعلى الأولين يكون التعليل فيما تقدم لمنعه صلّى الله عليه وآله من عبادتها وفيما تأخر مما ظنوا أنه إن تمكن كسرها، فلا منافات على الأقوال الثلاثة وأوائل الأدلة لقطع حجة المخالف وأواخرها تقوية لقلب الموالف. نعم دليل

كسر الأصنام صالح للفريقين والحق لا يخفى على ذي عينين فإن احتمال إرادة الأولى كاف لأنه احتمال مساو وإذا قام الاحتمال المساوي بطل الاستدلال.

قال في شرح الطوالع في الجواب عن قوله تعالى: ﴿**عفا الله عنك ولِيغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر**﴾ بأن نحو هذا محمول على ترك الأولى جمعاً بين الدليلين لا يقال لو كان ترك الأولى موجباً للعفو والغفران لكان جميع العبادات الصادرة من النبي صلّى الله عليه وآله في محل العفو والمغفرة، لأنه لا عبادة إلا وفوقها عبادة لأنا نقول لا محذور في أن يكون جميع العبادات في محل العفو والمغفرة فالعفو والمغفرة إنما يكون إذا لزم من ترك الأولى فوات مصلحة أو حصول مضرة.

أقول: حمل أمثال هذه على ترك الأولى كأحوالهم عليهم السلام في حال الأكل والشرب والنكاح والجهاد وغيرها فانهم يفعلونها لله سبحانه وحده لكنهم في هذه الحال ليس كحالهم في الشهود بين يدي المعبود. وحال نحن فيها هو وهو نحن وهو هو ونحن نحن. فإن الحالة الأولى بالنسبة إلى الثانية معصية كما قال: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

فبدليل الموالف والمخالف بطلت دعوى المخالف تجويز

صدور المعاصي من الأنبياء وإن كانت صغيرة لأن الصغيرة ليست من ترك الأولى.

الثالث: واقعة آدم عليه السلام فإن قوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى يدل صريحاً على أنه صدر منه المعصية مع أنه نبي بالاتفاق.

وأجاب عنه البيضاوي في كتابه طوالع الأنوار بأن واقعة آدم قبل نبوته إذ لم يكن لآدم حينئذ أمة ولا يوجد نبي إلا إذا كان له أمة، ولقوله تعالى: ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى.

أقول: وربما توهم بأن ما في العيون عن الرضا عليه السلام في جوابه للمأمون عن قصة آدم عليه السلام يؤيد قول البيضاوي وهو قول الرضا عليه السلام في الجواب: فإن الله عز وجل خلق آدم حجة في أرضه وخليفة في بلاده لم يخلقه للجنة وكانت المعصية من آدم عليه السلام في الجنة لا في الأرض ليتم مقادير الله عز وجل فلما أهبط إلى الأرض وجعل حجة وخليفة عصم بقول الله عز وجل: **﴿إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين﴾**. وليس كما توهمه المتوهم.

بل جواب البيضاوي جار على معتقده من أن الأنبياء تجوز منهم المعصية قبل النبوة وإنما يعصمون من الكفر والكبائر بعد

النبوة. وأما كلام الرضا صلوات الله عليه فمعناه ظاهراً اسكات الخصم. وأما في الواقع فقد ورد عنهم عليهم السلام إن الحجة قبل الخلق ومع الخلق وبعد الخلق. وحين وقعت المعصية من آدم هو نبي على حواء. وقد ورد عنهم السلام ما معناه: إنه لم يوجد اثنان إلا واحدهما حجة على الآخر. ولكن العصمة فائدتها حصول الاطمئنان في التلقي وفي الأداء والتبليغ.

وفي واقعة آدم عليه السلام وإن كان هو حينئذ نبي إلا أن المعصية وقعت منها أولاً وهو إنما عصى باطاعتها ومعالجتها له ومتابعته لها. فلم يكن ذلك منافياً للعصمة بالنسبة إليها في قبول ما أداه وبلغه. فلما أهبط إلى الأرض وحصلت الكثرة أو آن لها أن تحصل عصم لفائدة القبول. فقوله عليه السلام: ليتم مقادير الله يعني أنه لو بقي في الجنة مع ذريته لم يحصل هذا النظام التام العجيب إذ لم يتميز الخبيث من الطيب إلا في الدنيا في الأرض. ولما جرت عادة لطف الله بعباده أنه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. والمعصوم من حيث هو معصوم لا يقع منه تغيير، فإذا أرد الله إمضاء مقاديره، بما فيه صلاح عباده وتمام نظام بلاده وكله إلى نفسه طرفة عين فيقع منه التغيير فيغير الله ما به من نعمه على حسب مصلحته. ففي ما نحن فيه رفع عنه اللطف وغيب عنه الملك المسدد فعصى.

وفي الواقع لا يقال إنه عصى من حيث هو معصوم كما هو حال ما نحن بصدده، بل إنما عصى حين صرف عنه وجه العصمة ليتم مقادير الله عز وجل. فليس كلامه ومراده عليه السلام موافقاً لمراد البيضاوي وكلامه فافهم.

وقال شارح الطوالع: ومنهم من اعتذر عن قصة آدم عليه السلام بأن قوله تعالى: ﴿**وعصى آدم ربه فغوى**﴾[1]. أراد به وعصى أولاد آدم كما في قوله تعالى: ﴿**واسأل القرية**﴾. والذي يؤكد هذا قوله تعالى في قصة آدم وحواء: ﴿**فلما أتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما أتاهما**﴾. وبالاتفاق لم يشرك لهم ولا حواء وإنما أشرك أولادهما.

ومنهم من قال كان ذلك بعد الرسالة فزعم أنه كان على سبيل النسيان لقوله: ﴿**ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي**﴾[2]. واعترض عليه بأن إبليس ذكر آدم وقت الوسوسة أمر النهي. فقال: ﴿**ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة**﴾. ومع هذه التذكرة يمنع النسيان.

---

(١) سورة طه الآية ١٢٠.

(٢) سورة طه الآية ١١٥.

وقد أجيب عنه بأنه يجوز أن يكون وقت التذكير غير وقت النسيان وإلا فلا وجه لقوله تعالى: ﴿فنسي﴾. وأيضاً عاتبه على ذلك في قوله تعالى: ﴿ألم انهكما عن تلكما الشجرة﴾. وآدم وحواء اعترفا بالزلة، وقالا: ربنا ظلمنا أنفسنا فقبل الله توبتهما، فقال الله تعالى: ﴿فتاب عليه وهدى﴾. وكل ذلك ينافي النسيان.

ومنهم من سلم أن آدم كان متذكراً للنهي لكنه أقدم على التناول بالتأويل وهو من وجوه.

أحدهما: زعم النظّام أن آدم فهم من قوله تعالى: ولا تقربا هذه الشجرة الشخص وكان المراد النوع وكلمة هذه كما تكون إشارة إلى الشخص فقد تكون إشارة إلى النوع لقوله صلّى الله عليه وآله: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به».

وزعم آخرون أن النهي وإن كان ظاهراً في التحريم لكنه ليس نصاً فيه وصرفه عن الظاهر لدليل عنده. وبالجملة إذا تعارضت الدلائل فلا خلاص إلا بالتأويل أو التوقيف انتهى.

أقول: قول من قدر في الكلام مضافاً كما في قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ أي واسأل أهل القرية. وإن كان احتمالاً لا يصحح اللفظ، لكنه مخالف لما في الواقع، فإن أولاد آدم لم

يقع منهم الأكل من الشجرة شجرة الخلد بعد أن نهاهم الله عنها. ولم يكن ذلك إلا من آدم وحواء، بخلاف ما تأيد به من الآية الثانية، فإن جعل الشركاء لله وقع من الأولاد وذلك صحيح.

نعم لو فسرت الآية الأولى بما ذكره أهل التأويل وعلماء الصناعة الفلسفية أن المراد بالشجرة حب الدنيا ورياستها وزينتها وعلم الإكسير أمكن التأويل بحذف مضاف. فإن أهل التأويل يجزون الأكل من الشجرة المشار إليها في الآية الشريفة إلى ما ذكرنا من خصوص علم الصناعة، أو مطلق حب الدنيا. وهذا التأويل على فرض قبوله لا يدفع القول في آدم وحواء إلا على حصر معنى الآية بالتأويل وهو باطل. فإن المعنى الظاهري مراد قطعاً وواقع. وإنما الكلام في معنى التأوي هل هو مراد أم لا؟

وأما من زعم أنه بعد الرسالة وكان العصيان من آدم وحواء على سبيل النسيان فغير مسلم له.

أما أولاً: فلما تقدم من الأدلة الشاملة لما قبل الرسالة وبعدها بعدم جواز صدور الذنب من المعصوم عمداً وسهواً. فالحمل على ذلك غير صحيح ولو تنزلنا لكان ما قبل البعثة أولى منه بعدها، وإن كان نسياناً، لما مر في قول الرضا عليه السلام: لأنه قبل البعثة لا يحدث منه عظيم منافاة لمقتضى العصمة على ما

يعرف عامة الناس. وأما على مقتضى الأدلة وحكمها فلا يجوز قبلها ولا بعدها. ومع هذا فقد وردت الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام أن نسي في الآية بمعنى ترك وهو ينافي قول من فرّ عن نسبة المعصية إلى النسيان، فإن النسيان أيضاً من المعصوم قبيح لمنافاته لفائدة العصمة.

فإن قلت: نعم ولكنه أقل قبحاً من النسيان بمعنى الترك فلا يصار إلى الأقبح.

قلت: لا حاجة تدعو إلى المصير إلى شيء منها ولم أذكره للمصير إليه وإنما ذكرته معارضة لمن التجأ إليه حتى سهل عليه نسبة المعصية بعد الرسالة، ولولا حمله على النسيان لما قال به بعد الرسالة.

فإن قلت: لم قلت إنه لا حاجة تدعو إلى المصير إلى شيء منهما وأنت تروي أن النسيان بمعنى الترك وهو يدل على مصيرك إليه؟

قلت: لم أصر إليه في هذا المعنى، وإنما أصير إليه فيما روي بمعنى أنه لما كلف مع النبيين أولي العزم في الذر الأول بما يختص به النبيون السابقون آمنوا به عن بصيرة، وآدم أمن به من غير بصيرة ولا فهم له، ولا يجحد ولو جحد لكفر، فسمى النبيون

المؤمنون عن معرفة بـ «أولي العزم» ولم تكن تلك الرتبة لآدم. فقال الله تعالى: ﴿**ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي**﴾[1]. أي فترك يعني لم يفهم ولم يجحد ولم يجد له عزماً وإثباتاً وصبراً كما كان لأولي العزم عليهم السلام.

فإن قلت: لعل ما ذكرت مخصوص بتلك الواقعة؟

قلت: الظاهر أنه ليس بخاص بها، بل هو المراد بقرينة ما دل على تذكره كما يأتي في أجوبة القوم. وإن تكلمنا هناك على ما يناسب المقام وهذا.

قال الشارح: واعترض عليه بأن إبليس ذكر آدم وقت الوسوسة أمر النهي فقال: «ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة...» ومع هذا التذكير يمتنع النسيان، وقد أجيب عنه بأنه يجوز أن يكون وقت التذكير غير وقت النسيان.

أقول: هذا الاحتمال قائم، بل هو الظاهر وهو أن إبليس إنما ذكر آدم النهي حال الوسوسة والتزيين وهو غير وقت النسيان. لأن وقت النسيان هو وقت الأكل. لكن قول المجيب: وإلا فلا وجه لقوله تعالى: ﴿فنسي﴾ فيه: أنه وإن سلمنا إن وقت التذكير

---

(١) سورة طه الآية ١١٥.

والوسوسة غير وقت النسيان الذي هو وقت الأكل، لكن لا نسلم إلا وجه لقوله تعالى: ﴿فنسي﴾، بل له وجه وهو أن (نسي) بمعنى ترك كما هو مذكور في اللغة. ومنه النسيئة بمعنى التأخير.

فإن قلت: إن الظاهر منه النسيان المذكور الذي هو محو الصورة من الحافظة لأنه أشهر الفردين.

قلت: إن باقي الآية وهو قوله تعالى:﴿ولم نجد له عزماً﴾ يشعر بأنه فعل ما فعل ذاكراً النهي وإلا لم يحسن أن يقال في حقه: «ولم نجد له عزماً».

وأيضاً حين عاتبهما اعترفا بالتقصير والزلة. ولو كان فعلهما بالنسيان وعدم العمد لكان الاعتذار به أولى وأقرب للمسامحة.

فإن قلت: إنما اعترفا طلباً للصفح من الكريم والمعتذر بالنسيان غير طالب للصفح.

قلت: إن الاعتذار بالنسيان طلب للصفح مع عدم عظيم التقصير وهو أبلغ من الأول وأقرب للرحمة.

وأما قول من سلم أن آدم كان متذكراً للنهي لكنه أقدم على التناول بالتأويل إلى آخر احتجاجه، فهو مروى وهو احتجاج قوي. ومعنى ما روى على جهة الاختصار والاقتصار أنه: لما امتنع إبليس من السجود لآدم وطرد من الجنة كان لا يقدر على

الصعود إليها بنفسه، وإنما يدخل في فم الحية وتصعد به إلى الجنة، فكان يوسوس لآدم بالأكل من الشجرة وهو في فم الحية، ويتوهم آدم أن الحية هي التي تكلمه فلم يقبل منها. ومضى إلى حواء وذكر لها ذلك فلم تقبل منه، فقال لها إبليس: إن الله نهاكما عن الأكل من الشجرة التي أشار إليها، وفي الجنة أمثالها كثير، فكلي من غير المشار إليها ونوع الشجرة واحد كلها شجرة الخلد، فابت. فقال: إن الله تعالى نهاكما عن الأكل وبعد ذلك النهي رخص لكما. قالت: لو صدرت عن الله تعالى رخصة لوصلت إلى نبيه آدم. فقال لها: هذه الشجرة وأشار إلى غير ما أشار الله تعالى إليها عليها حرس من الملائكة يحرسونها فأمضى إليها فإن منعتك الملائكة الحارسون فاعلمي أن النهي باق وإن لم تمنعك فاعلمي أن النهي ارتفع.

فمضت إلى الشجرة فهمت الملائكة الحارسون بمنعها فأوحى الله إليهم إن أمسكوا فإني إنما جعلتكم حرساً عن غير العقلاء وأما العقلاء فقد وكلتهم إلى عقولهم. فأتت إلى الشجرة فلم تمنعها الملائكة فأكلت منها فمضت إلى آدم وأخبرته بالقصة، وأن النهي ارتفع وأنها أكلت، فمضى آدم وأكل، ولم يأكلا من نفس الشجرة التي نزل الوحي بالإشارة إليها بخصوصها.

فتوجيه النظّام موافق في المعنى لما يفهم من هذه الرواية التي نقلتها بالمعنى مقتصراً على ما فيه الاستشهاد، وهو توجيه موجه، ويرجع إلى ترك الأولى وهو ليس بذنب في الحقيقة.

نعم يسمى معصية وذنباً وسيئة إذا صدر من أصحاب المراتب العالية في القرب من الله عز وجل كالنبيين، ولهذا ورد: «حسنات الأبرار سيئات المقربين». وذلك أنه قد روي عن جعفر ابن محمد عليهما السلام أنه قال: لنا مع الله حالات نحن فيها هو وهو نحن وهو هو ونحن نحن.

وهذا هو معنى ما ذكره الحجة عليه وعلى آبائه السلام في دعاء شهر رجب قال: «فجعلتهم معادن لكلماتك وأركاناً لتوحيدك وآياتك ومقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك لا فرق بينك وبينها إلا أنهم عبادك وخلقك». الدعاء.

وهذه أعلى مراتب القدرة وهم عليهم السلام في هذه الحال بالنسبة إلى فعل الله ومشيئته مثل الحديدة المحماة في النار، فإنه لا فرق بينها في الإحراق وبين النار، لأنها محل فعل النار. وهم عليهم السلام في هذه الحال محال مشيئة الله، وهم عباد الله وخلقه.

ولهم حالات وهي دون هذه وهي حالة عبادتهم وأكلهم وشربهم ونكاحهم وما أشبه هذا. وهي وإن كانت حسنات يثابون عليها وقد أمرهم بها إلا أنها بالنسبة إلى الحالة الأولى معاصي وغفلات عن الحضرة الإلهية. فهم يستغفرون منها وإن لم تكن ذنوباً حقيقية. ومثال ذلك الرجل المقرب عند السلطان فانه إذا كان بين يديه لا يحسن منه أن يأكل ويشرب وينكح وإن كان يرضاه بخلاف ما إذا مضى عن مجلسه فإنه يفعل ما يشاء مما لا يسخط السلطان ولا عيب فيه. ولكن حالته الأولى أفضل وأجل من الحال الثانية.

فإذا فهمت هذا ظهر لك أن ما ينسب إلى الأنبياء من قبيل ترك الأولى وأنهم يعدونه ذنوباً والله سبحانه يعاتبهم على فعل ذلك لقرب محلهم من حضرة مناجاته. ومن زعم أن النهي وإن كان ظاهراً في التحريم لكنه ليس نصاً فيه إلى آخر كلامه. يريد بالتأويل الحمل على ترك الأولى وهو استدلال صحيح من دليل المجادلة بالتي هي أحسن في الظاهر.

وقوله: أو التوقيف تردد بين مقتضى الأدلة وهو الحمل على ترك الأولى وبين مقتضى الاعتقاد من إثبات المعصية الحقيقية، أما قبل النبوة أو بعدها أو نسياناً. لأن أصل هذا ميل إلى المعتقد

لا بصريح الدليل وهو الذي أشار إليه سبحانه بقوله: ﴿**فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله**﴾[1].

يعني أن الذين لا يطلبون محض الحق وإنما يطلبون تصحيح غرضهم واعتبار طريقتهم وإن خالف مقتضى الأدلة فيتكلف ما يغالط به الخصم وإن كان يعلم أنه ليس بدليل ومنه تردد هذا الزاعم بعد ما قاده الدليل إلى صحيح التأويل فافهم.

---

(١) سورة آل عمران الآية ٧.

فصل

ومن الوجوه التي عارض بها القائلون بجواز صدور الذنب عن الأنبياء عليهم السلام أدلة المانعين قول إبراهيم عليه السلام: «هذا ربي». فانه كفر. وقد صدر عن إبراهيم وهو نبي بالاتفاق.

أجاب بأن قول إبراهيم: «هذا ربي». على سبيل الفرض. فإن من أراد ابطال قول يفرضه أولاً ثم يبطله.

أقول: إن هذا الجواب صحيح وإن كان مجملاً مختصراً. وبيانه أنه كان في زمانه طائفة يعبدون الزهرة، وطائفة يعبدون القمر، وطائفة يعبدون الشمس، فأتى إلى العابدين للزهرة فلما طلعت الزهرة قال لهم: هذا ربي. على جهة الانكار. أظهره في صورة الإقرار ليميلوا إليه ويقبلوا بيانه، لأنهم لا يتهمونه، فلما مالوا إليه وفرحوا به وأحبوه وأفلت الزهرة قال لهم: ما أحب هذا، فقالوا لم؟ قال: لأنه أفل وانتقل من مكان إلى مكان والرب لا يجوز أن يغيب ولا ينتقل، لأنه إذا غاب وانتقل فارق مربوبه. وإذا

فارقه اضمحل مربوبه، ولو كان هذا الكوكب رباً لكان حين أفل ذهبت مربوباته.

فلما بين بطلان اعتقادهم إلى العابدين للقمر وفعل لهم مثل الأولين. ثم انتقل إلى عبدة الشمس وفعل معهم مثل ما فعل بعبدة الكواكب والقمر. وهذا مراد المجيب.

والظاهر أن هذا الاحتمال الذي أقامه أرجح من ظاهر اللفظ بدلالة الآيات التي بعد تلك القصة وهي قوله تعالى: ﴿**وتلك حجتنا اتيناها إبراهيم على قومه**﴾. فإنه دال على أن إبراهيم فعل ذلك ليبين لهم كيفية الاستدلال على معرفة المعبود عز وجل. وإذا كان أرجح أو مساوياً بطل استدلال الخصم مع معارضة الأدلة الصحيحة الصريحة له.

ومن الوجوه التي عارض بها الخصم قول إبراهيم عليه السلام: «بل فعله كبيرهم هذا». وهو كذب، والكذب ذنب. فقد صدر من النبي ذنب.

أجاب عنه بوجهين:

أحدهما: إن إبراهيم قال هذا القول على سبيل الاستهزاء بالكفار كما لو قلت لصاحبك وهو أمي ويعتقد أنه قادر على الكتابة أنت كتبت هذا! على سبيل الاستهزاء.

وثانيهما: أن إسناد الفعل إلى الكبير إسناد الفعل إلى السبب. لأن تعظيم الكفار للصنم حمل إبراهيم على أن يجعلها جذاذاً.

أقول: وفيه وجه ثالث وهو: تقديم الجزاء على الشرط. والمعنى أن كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم هذا. فقدم الجزاء على الشرط ايهاماً وتنبيهاً لهم إلا أنهم إذا كانوا لا ينطقون بل هم جماد انهم لا ينفعونهم شيئاً ولا يضرونهم فلم يعبدون ما لا ينفعهم شيئاً ولا يضرهم. فلما نبههم تنبهوا قالوا لأنفسهم: أنكم الظالمون. ثم رجعوا عن التنبيه لاتباع طريقة آبائهم وإلى العصبية. ولو لم ينسب ذلك الفعل إلى الكبير لما تنبهوا على خطئهم في عبادتهم لأصنامهم وإن كانوا لا ينتفعون بذلك ولكن إقامة للحجة عليهم. ولأجل هذه الفائدة قيل إن هذا الوجه أظهر من الأولين. وعلى أي حال فإن هذه الاحتمالات لا أقل أن تكون مساوية فتبطل بها معارضة الخصم.

ومن الوجوه نظر إبراهيم عليه السلام في النجوم ليعلم حاله من تأثير النجوم لقوله تعالى: ﴿**فنظر نظرة في النجوم فقال إني سقيم**﴾ والنظر في النجوم من هذا الوجه حرام. وقوله تعالى: ﴿**إني سقيم**﴾ كذب لأنه لم يكن سقيماً والكذب ذنب.

أجاب: أن نظر إبراهيم في النجوم ليس ليعرف حاله من تأثير النجوم بل نظره في النجوم كان للاستدلال والتعرف من صنعه تعالى. والنظر في النجوم من هذا الوجه طاعة لقوله تعالى: ﴿**ويتفكرون في خلق السموات والأرض**﴾. وبأن قوله تعالى: ﴿**إني سقيم**﴾ يجوز أن يكون عن سقم حال به أو من سقم متوقع في الاستقبال، انتهى.

أقول: إن النظر في علم النجوم لتعرف حال ليس بحرام مطلقاً. وإنما الحرام إذا نظر باعتقاد أنها مؤثرة. وليس في الآية ما يدل على ذلك. فحمل المعارض نظره على الاعتقاد غير مراد ودون إثباته خرط القتاد. وإنما الواقع في المسألة أن الأسباب جعلها الله سبحانه أسباباً ومعنى جعلها أسباباً أنه عز وجل يفعل بها المسببات كبذر الحنطة في الأرض وتنقية الأرض وتغطيته لئلا يأكله الطير وسقيه بالماء. فانها أسباب جرت عادة الله أنه لا يوجد الزرع للحنطة بدون ذلك، لا أنه مستقل سبحانه بالزرع بدون الأسباب كما يعتقده صاحب الاعتراض وصاحب الجواب. لأنه سبحانه إذا أراد أن ينبت النبات من الحنطة فلا بد من تهيئة الأسباب إما كما ذكرنا مثلاً وإما غيرها، فانه مسبب الأسباب وإلا لم تكن الأسباب أسباباً. وليس ذلك لعجز في القدرة ولكن لعجز في المقدور عن قبوله للايجاد بغيرها، كما

جعل علة الشيء من الأجسام المادة والصورة فلا يمكن إيجاد جسم مادي بلا مادة وصورة وذلك لعجز المصنوع بدون ذلك.

ولذا صرح سبحانه بالرد على من ادعى أن له ولداً فقال: ﴿**أَنَّىٰ يكون له ولد ولم تكن له صاحبة**﴾[1]. لأنه لو خلق ولداً لم يكن ولداً بل هو من سائر خلقه ولا يكون حتى يتولد من أبٍ وأمٍ ظاهرين أو باطنين أو أحدهما ظاهر والآخر باطن، مثل زيد من أب وأم ظاهرين ومثل آدم من أب وأم باطنين وهما المادة والصورة. ومثل عيسى من أب باطن وهو المادة المتخلقة من نفخ روح القدس، ومن مريم، فإن الله تعالى أمر جبرائيل الأمين فاستل من لطيف الأرض سلالة قد وقع عليها من شجرة المزن التي في الجنة نطفة استجنت في باطنها كاستجنان النطفة التي من شجرة المزن في الرائحة المستجنة في النطفة، نطفة المني فنطفة شجرة المزن استجنت في الرائحة، والرائحة تعلقت بلطيف السلالة المشار إليها، فانبثت تلك السلالة في الهواء كانبثاث الذر والغبار في الهواء. فنفخ منه جبرائيل عليه السلام في جيب مريم فتكون عيسى من تلك النطفة التي هي المادة، وهي الأب الباطني، مع ما من مريم عليها السلام من القابلية

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٠١.

وهي الصورة التي هي الأم الباطنية.

ولأجل هذا قال الله تعالى: ﴿**إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون**﴾[1]. أي خلق عيسى من تراب كما خلق آدم من تراب فقال له كن فيكون، كما قال لآدم. وليس المعنى أن مثل عيسى عند الله كمثل آدم، في أنه يقول كن فيكون بدون خلقه من تراب، كيف وعيسى خلق من صلب آدم، ولكنه حين مسح على ظهر آدم وأخرج الذرية في الذر منه من ظهور آبائهم وكلفهم وجمعهم في صلبه ولم يرجع عيسى فلذا سمي المسيح لأنه قد بقي عليه آثار المسح.

والحاصل: أنه لا بد في الأشياء، من أسبابها فلو لم يكن في الأسباب مدخل في الايجاد أصلاً كما يزعمه الأشعري لما كان لإيجادها ولتسميتها أسباباً فائدة. ولا نقول إنها هي المؤثرة بدون الله تعالى، بل نقول: الله سبحانه يفعل بها ما يشاء من مسبباتها. ويستحيل قبول الإيجاد بدون قابل. والمادة والصورة علتان والفعل علة الفاعلية.

---

(١) سورة آل عمران الآية ٥٩.

وبالجملة: ليس هذا محل بيان هذه المسألة إلا أنا نقول: إن الله سبحانه جعل النجوم وما في العالم العلوي أسباباً بها يفعل، فهي مؤثرة بالله في المسببات. فإن الماء والأرض والفصل جعلها الله أسباباً للنبات فبها ينبت النبات وبه كانت أسباباً لكون البذر قابلاً للزرع. وأنت إذا تأملت قوله تعالى: ﴿**أَنَّىٰ يكون له ولد ولـم تكن له صاحبة**﴾ بعقلك طالباً للحق غير ملتفت إلى مذهبك ظهر لك ما أشرت إليه.

وإذا نظرت إلى جميع الأشياء رأيتها جارية على نحو ما ذكرنا لم يخلق شيئاً بغير سبب وذلك لعجز المخلوق عن قبول الإيجاد بدون الأسباب.

فإن قلت لو شاء الله تعالى خلق ما شاء بغير سبب لأنه سبب من لا سبب له وسبب كل ذي سبب ومسبب الأسباب من غير سبب. قلت هو سبحانه كذلك وفوق ذلك، لكن المخلوق لا يقدر بدون الأسباب المخلوقة. فإذا أراد سبحانه سبب الأسباب. وقوله سبب كل ذي سبب وسبب من لا سبب له أنه يسبب الأسباب لمن لا سبب له من غير سبب قديم بل هو بفعله تعالى يخترع الأسباب لما يريد من إيجاده فافهم.

فنظره عليه السلام في النجوم من هذا النحو فإن الله سبحانه

جعل الكواكب والأفلاك والبروج وجميع المنازل والحركات أوقاتاً وأسباباً لما يفعل مثل ارتفاع الشمس جعله سبباً لفصل الربيع فانها بحرارتها تسخن وبرطوبة فصل الشتاء وبحرارتها تحصل الحرارة والرطوبة في العالم السلفي اللتان هما علة الكون لأن الأسباب جعلها أعضاد للمسببات وهو الفاعل بتلك الأسباب.

والمحرم من علم النجوم هو اعتقاد أنها مؤثرة بدون الله. واما بالله فقد نص سبحانه على نظائره فقال في حق عيسى على محمد وآله وعليه السلام: «وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني فتنفخ فيها فتكون طيراً بإذني وتبرأ الأكمة والأبرص بإذني وإذ تخرج الموتى بإذني» وكل هذا مثل ما قلنا إذ لا فرق بين عيسى وبين الجمادات كالماء والأرض للنبات.

وأيضاً المحرم من علم النجوم اعتقاد التأثير بما ظهر له من الأسباب وإن كان بالله سبحانه لأنه لا يحيط بجميع الأسباب. ولهذا ورد: إن هذا علم لا يعلمه إلا نحن وأهل بيت في الهند.

فمثل إبراهيم عليه السلام يحيط بالقدر الذي يكون تاماً في السببية لايجاد. فإذا عرف علة التأثير ولم يبق عليه من الجزم بإيجاد الله للمسبب عندما يعلم من الأسباب إلا ما لله في إيجاده

البداء. فإنه قبل أن يوجده له ألا يوجده لما يجدد من الموانع إذا شاء، وحينئذ يحصل لإبراهيم عليه السلام علم بوقوع المسبب عن تلك المسببات بالله سبحانه كما يحصل لك حين رأيت الجبل اليوم ومضيت عنه العلم بأنه باق على حجريته لم يقلبه الله ذهباً ولو شاء تعالى انقلب. وهذا العلم العادي بما كان يحصل لأهل العصمة عليهم السلام بما سيكون عن الأسباب المستلزمة لذلك بالله سبحانه التي جعلها مستلزمة به تعالى.

وغير المعصومين لا يحصل لهم ذلك العلم لعدم إحاطتهم بقواعده كما كان دانيال عليه السلام يحصل له العلم القطعي من علم الرمل وعلماء الرمل غير المعصومين أجمعوا بأنه من غير المعصومين لا يفيد إلا الظن وأنه يفيد القطع من المعصوم. وذلك لأن علوم المعصومين عن الوحي عن الله سبحانه بواسطة الملك وهم مع هذا مؤيدون بروح القدس فيحصل لهم القطع. لا يتوقف أحدهم على شيء في حصول القطع إلا على البداء. فانهم يعلمون أن الله عز وجل يمحو ما يشاء ويثبت وهم يعلمون أن كل شيء قائم بأمر الله. فالأسباب إنما تؤثر بل إنما هي شيء بالله أي بالله وبما أقامها وحفظها من أمره. فهي به تعالى وبأمره شيء. وهي به تعالى وبأمره تؤثر. وليس كما يتوهم المفوضة ولا الجبرية. فالنظر في النجوم ليس حراماً.

فإذا عرفت ما بينا لك ظهر لك أن الجواب المذكور سابقاً المنقول عن شارح الطوالع ليس بشيء، بل الجواب هذا، وهو المروي من أخبار أهل بيت محمد صلّى الله عليه وآله بالمعنى لأنه قوله تعالى: فقال إني سقيم متفرع على نظره في النجوم، وأما قوله إني سقيم فليس بكذب لأنه سقيم القلب. أما ظاهراً فلما لحقه من أفعالهم وعبادتهم الأصنام، فلما خرجوا لعيدهم وأرادوا منه أن يخرج معهم فقال لهم إني سقيم، وهو يريد أني سقيم القلب من أفعالكم ولا أقدر على الخروج حتى أشفي قلبي من أصنامكم بتكسيرها. وكلامه مطابق للواقع ولاعتقاده ولإرادته فهو صدق. ولإ يراد من الصدق إلا مطابقة الكلام للواقع بعقد المتكلم وإرادته من لفظه ودلالة لفظه، لا على ما يفهم السامع لأن فهم السامع من الكلام مطابقته للواقع لا يجعله صدقاً بخلاف إرادة المتكلم وقصده. ولهذا لما قال المنافقون لمحمد صلّى الله عليه وآله: ﴿**نشهد أنك لرسول الله**﴾[1] قال الله: ﴿**والله يعلم أنك لرسوله**﴾.

فعلم الله من هذا الكلام مطابقته للواقع. ولكنهم لم يريدوا بكلامهم مطابقته للواقع لعدم توطين أنفسهم على طاعته. فجعل

---

(١) سورة المنافقون الآية ١.

الله كلامهم كذباً لعدم إرادتهم المطابقة. فقال الله تعالى: ﴿**والله يشهد أن المنافقين لكاذبون**﴾[1] وإنما أمر بالتورية في بعض الواقعات تقصياً من الكذب. ولو كانت التورية كذباً لما وجبت في مواضعها احترازاً من الكذب فافهم إن كنت تفهم.

(١) سورة المنافقون الآية ١.

فصل

ومن الوجوه التي عارض بها المخالفون أدلة الموافقين إخفاء يوسف عليه السلام حريته عند بيعه فانه كتمان للحق وكتمان الحق ذنب.

أجاب: إنما أخفى يوسف حريته لإشعاره بالقتل إن أظهر حريته وكان ذلك قبل نبوته.

أقول: إنما أخفى يوسف حريته دفعاً للقتل، فإنه نقل أنهم خاطبوه بلغتهم والسيارة لا يعرفون لغتهم وقالوا له: إن لم تعترف عندهم بأنك رق لنا وإلا قتلناك. فاعترف لهم عند السيارة بذلك. إلا أنه اعترف لهم بأنهم صادقون تورية لأنهم لو لم يعترف قتلوه. فهم صادقون في وعيدهم.

وروى ابن عباس أنه سكت. وأكثر المفسرين أن اخوته أتوا الرفقة وقالوا: هذا غلامنا آبق منا فاشتروه. وسكت يوسف مخافة أن يقتلوه وأنت خبير بأن السكوت ليس قولاً ولا يدل على القول

ولا على الرضا لأنه أعم منه فلا يفهم منه كتمان الحق بوجه من الوجوه، فلا يكون ذنباً ولا حاجة إلى تخصيصه بما قبل النبوة.

ومن الوجوه: هم يوسف للزنا لقوله تعالى: ﴿**ولقد همت به وهم بها**﴾ والهم بالزنا ذنب.

أجاب عنه بأن هم يوسف جبّلي لأن ميل الرجل إلى المرأة جبلي ليس بنقص في حق الرجل، بل صفة محمودة غير اختيارية. انتهى.

أقول: هذا الجواب يراد ما لا يدل لفظه على كله، لأن ظاهر لفظه أن هذا الهم نقص، بل المراد كما قيل بهمه ميل الطبع ومنازعة الشهوة لا القصد الاختياري وذلك مما لا يدخل تحت التكليف، بل الحقيق بالمدح والأجر الجزيل من الله من يكف عن الفعل عند قيام هذا الهم أو مشارفة الهم كقولك: قتلته لو لم أخف الله.

وعن الرضا عليه السلام في جوابه للمأمون: لقد همت به ـ ولولا أن رأى برهان ربه ـ لهم بها كما همت به، لكنه كان معصوماً والمعصوم لا يهم بذنب ولا يأتيه، ولقد حدثني أبي عن الصادق عليه السلام أنه قال: همت بأن يفعل وهم بألا يفعل. وروى: وهمت بأن يفعل وهم بأن يضربها.

وإذا تأملت هذه المحامل خصوصاً المروية، ظهر لك أنه ما هو ولا مالت نفسه، وحاشى نبي الله من القبيح كما قال الرضا عليه السلام: «لكنه كان معصوماً والمعصوم لا يهم بذنب ولا يأتيه».

وليس عند أهل البيت عليهم السلام فرق بين ما قبل النبوة وما بعدها كما يظهر من كلام الرضا عليه السلام.

وما أحسن ما قيل وقيل إنه للرازي: إن الذين لهم تعلق بهذه الواقعة هم يوسف والمرأة وزوجها والنسوة والشهود ورب العالمين وإبليس وكلهم قالوا ببراءة يوسف عن الذنب فلم يبق لمسلم توقف في هذا الباب أما يوسف فقوله: «هي راودتني عن نفسي». وقوله: «رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه». وأما المرأة فلقولها: «ولقد راودته عن نفسه فاستعصم». وقالت: «الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه» وأما زوجها فلقوله: «إنه من كيدكن إن كيدكن عظيم» وأما النسوة فلقولهن: «امرأة العزيز تراود فتيها عن نفسه قد شغفها حباً إنا لنراها في ضلال مبين»، وقولهن: «حاش لله ما علمنا عليه من سوء». وأما الشهود قوله تعالى: ﴿**شهد شاهد من أهلها**﴾ الآية وأما شهادة الله بذلك فقوله عز وجل من قائل: ﴿**كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء**

أنه من عبادنا المخلصين﴾. وأما إبليس فقوله: ﴿لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين﴾، فقد أقر إبليس بأنه لم يغوه.

وعند هذا نقول لهؤلاء الجهال الذين نسبوا إلى يوسف عليه السلام الفضيحة: إن كانوا من أتباع دين الله فليقبلوا شهادة الله بطهارته. وإن كانوا من أتباع إبليس وجنوده فليقبلوا إقرار إبليس بطهارته.

وقال الزمخشري في الكشاف بعد أن ذكر أقوال الحشوية في هم يوسف: «فمنهم من قال همت بمخالطته وهم بمخالطتها. ومنهم من قال إن يوسف حل الهميان وجلس منها مجلس المجامع. ومنهم من قال بأنه حل تكة سراويله وقعد بين شعبيها الأربع وهي مستلقية على قفاها، وفسر البرهان بأنه سمع صوتاً إياك وإياها، فلم يكترث له. فسمعه ثانياً فلم يعمل به. فسمعه ثالثاً أعرض عنها، فلم ينجع فيه حتى مثل له يعقوب عاضاً على أنملته، وقيل ضرب بيده في صدره فخرجت شهوته من أنامله، وقيل كل ولد يعقوب له اثنا عشر ولداً إلا يوسف فإنه ولد له أحد عشر ولداً من أجل ما نقص من شهوته حين هم. وقيل صيح به يا يوسف لا تكن كالطائر كان له ريش فلما زنى قعد ولا ريش له.

وقيل بدت كف فيما بينهما ليس لها عضد ولا معصم مكتوب فيها: ﴿**وإن عليكم لحافظين كراماً كاتبين**﴾. فلم ينصرف. ثم رأى فيها: ﴿**ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً**﴾ فلم ينته. ثم رأى فيها: ﴿**واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله**﴾. فلم ينجع، فقال الله لجبرائيل أدرك عبدي قبل أن يصيب الخطيئة. فانحط جبرائيل وهو يقول: يا يوسف أتعمل عمل السفهاء وأنت مكتوب في ديوان الأنبياء؟ وقيل رأى تمثال العزيز، وقيل قامت الامرأة إلى صنم كان هناك فسترته وقالت: أستحي أن يرانا. فقال استحيت ممن لا يسمع ولا يبصر، ولا أستحي من السميع البصير والعليم بذات الصدور».

وقال الزمخشري: «وهذا ونحوه مما يورد أهل الحشو والجبر الذين دينهم بهت الله وأنبيائه وأهل العدل والتوحيد. ليسوا من مقالاتهم ورواياتهم بحمد الله بسبيل. ولو وجدت من يوسف عليه السلام أدنى زلة لنعيت إليه وذكرت توبته واستغفاره، كما نعيت على آدم صلوات الله عليه زلته، وعلى داود وعلى نوح، وعلى أيوب وعلى ذي النون، وذكرت توبتهم واستغفارهم. كيف وقد أثنى عليه وسمى مخلصاً.

فعلم بالقطع أنه ثبت في ذلك المقام الأخص، وأنه جاهد

نفسه مجاهدة أولي القوة والعزم ناظراً في دليل التحريم وجه القبيح حتى استحق من الله الثناء فيما أنزل الله من كتب الأولين. ثم ثنّى بالقرآن الذي هو حجة على سائر كتبه ومصداق لها، ولم يقتصر إلا على استيفاء قصته وضرب سورة كاملة عليها ليجعل له لسان صدق في الآخرين كما جعله لجده الخليل إبراهيم. وليقتدي به الصائمون إلى آخر الدهر في العفة وطيب الأزار والتثبت في مواقف العثار. فأخزى الله أولئك في إيرادهم ما يؤدي إلى أن يكون إنزال الله السورة التي هي أحسن القصص في القرآن العربي المبين، ليقتدى بنبي من أنبياء الله في القعود بين شعبي الزانية. وبالتوبيخ العظيم، وبالوعيد الشديد، وبالتشبيه بالطائر الذي سقط ريشه حين سفر غير أنثاه، وهو جاثم في مربضه لا يتحلحل ولا ينتهي و يتنبه، حتى يتداركه الله بجبرائيل وبأخباره. ولو أن أوقح الزناة وأشطرهم وأحدهم حدقة وأصبحهم وجهاً ألقى بأدنى ما ألقى به نبي الله مما ذكرت لما بقي له عرق ينبض ولا عضو يتحرك. فيا له من مذهب ما أفحشه ومن ضلال ما أبينه». انتهى كلام الكشاف.

فتدبر في كلام من لم ينظر إلى خصوص مذهب كالرازي وإلى كلام الزمخشري وإن كان من العدلية إلا أن ما نقله عنهم حق، وما قال فيهم حق والحمد لله رب العالمين.

ومن الوجوه التي عارضوا بها: جعل يوسف سقايته في رجل أخيه ليتهمه بالسرقة، وذلك خيانة، والخيانة ذنب.

أجاب: بأن ذلك شيء فعله بموافقة أخيه ليقيم عنده فلا يكون خيانة فلا يكون ذنباً.

أقول: هذا الجواب حسن في نقض هذه المعارضة، ويقال بأن ذلك شيء فعله بأمر الله تعالى لقوله تعالى: ﴿**كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك إلا أن يشاء الله**﴾ الآية. فلا يكون فعل ما أمر الله به ذنباً.

ومن الوجوه التي عارضوا بها: ما صدر عن اخوة يوسف في إلقائه في غيابة الجب وإيذاء أبيهم، وكذبهم بأن الذئب أكل يوسف وكل هذا ذنب.

أجاب: بأنا لا نسلم أن اخوة يوسف أنبياء ولئن سلم أنهم أنبياء فما صدر منهم لم يكن حال نبوتهم.

أقول: الجواب بأنهم ليسوا بأنبياء هو الجواب. وأما الجواب عن فرض التسليم فمبني على مذهبه كما هو طريقته في تأييد مذهبه، ووجه فرض التسليم أن بعضاً قال بنبوتهم مستدلاً بقوله تعالى: ﴿**قولوا أمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم**

﴿وإسحٰق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى﴾[1] الآية. والمراد بالأسباط أخوة يوسف وما أنزل إليهم هو الوحي، والمشهور بينهم المعروف عندهم أنهم ليسوا بأنبياء.

ففي العياشي عن الباقر عليه السلام: أنه سئل هل كان ولد يعقوب أنبياء؟ قال: «لا ولكنهم كانوا أسباطاً أولاد الأنبياء. لم يكونوا يفارقوا الدنيا إلا سعداء، تابوا وتذكروا ما صنعوا». فإذاً فما المراد بما أنزل إليهم قبل الصحف صحف إبراهيم؟ بمعنى أنها يعملون بها وأقاموها بعد توبتهم. وقيل المراد من تولد منهم من الأنبياء بعد يوسف.

فعلى ما هو الظاهر ليس لمعارضتهم بهذا الوجه معنى إلا تكثير صور الأدلة ترويجاً لفتنتهم.

---

(١) سورة البقرة الآية ١٣٦.

فصل

ومن الوجوه التي عارضوا بها: قصة داود عليه السلام والطمع في امرأة أخيه (أوريا) كما قال الله تعالى على لسان الملائكة: **﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة * ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب﴾** وكل ذلك ذنب.

أجاب بأن قصة داود عليه السلام لم تثبت صحتها على ما ذكروه والآية لم تدل على ما ذكره، بل تحتمل غيره، هذا حال عصمة الأنبياء بعد الوحي. أما قبل الوحي فالأكثرون منعوا جواز الكفر وإفشاء الكذب والإصرار على الذنب لئلا تزول عن النبي الثقة بالكلية، وجوزوا صدور المعصية منه على سبيل الندور كقصة أخوة يوسف، والروافض أوجبوا عصمة الأنبياء من الكذب والمعاصي مطلقاً كبيرة أو صغيرة عمداً أو سهواً قبل البعثة أو بعدها». انتهى ما نقلته من شرح الطوالع.

أقول: ما ذكره المجيب من أن قصة داود عليه السلام لم

تثبت على ما ذكروه صحيح، لأن ذلك من روايات الحشوية الذين يفترون على الله الكذب، بل الثابت من قصته ما رواه في (العيون) عن الرضا عليه السلام قال:

«وأما داود فما يقول من قبلكم فيه؟».

فقيل: إن داود عليه السلام كان يصلي في محرابه إذ تصور له إبليس على صورة طير أحسن ما يكون من الطيور، فقطع داود عليه السلام صلاته وقام ليأخذ الطير، فخرج الطير إلى الدار فخرج داود إلى أثره، فطار الطير إلى السطح فصعد في طلبه، فسقط الطير في دار أوريا بن حنان، فاطلع داود في أثر الطير فإذا بامرأة أوريا تغتسل. فلما نظر إليها هويها، وكان قد أخرج أوريا في بعض غزواته، فكتب إلى صاحبه أن قدم أوريا أمام التابوت، فقدم فقتل أوريا وتزوج داود عليه السلام بامرأته.

فضرب الرضا عليه السلام يديه على جبته وقال:

«لقد نسبتم نبياً من أنبياء الله تعالى إلى التهاون بصلوته حتى خرج في أثر الطير، ثم بالفاحشة، ثم بالقتل؟».

فقيل: يا بن رسول الله فما كانت خطيئته؟

فقال: «ويحك إن داود عليه السلام إنما ظن أن ما خلق الله

عز وجل خلقاً هو أعلم منه. فبعث الله عز وجل إليه الملكين فتسوروا المحراب فقالا له: ﴿**خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا إلى سواء الصراط، إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب**﴾[1]. فعجل داود عليه السلام على المدعى عليه فقال: «لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه». ولم يسأل المدعي البينة على ذلك. ولم يقبل على المدعى عليه فيقول له: ما تقول؟ فكان هذا خطيئة رسم حكم لا ما ذهبتم إليه. ألا تسمع الله عز وجل يقول: ﴿**يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق**﴾[2] إلى آخر الآية.

فقيل: يا بن رسول الله فما قصته مع أوريا؟

قال الرضا عليه السلام: إن المرأة في أيام داود عليه السلام إذا مات بعلها أو قتل لا تتزوج بعده أبداً. فأول من أباح الله عز وجل أن يتزوج بامرأة قتل بعلها داود عليه السلام. فتزوج بامرأة أوريا

---

(١) سورة ص الآية ٢٣.

(٢) سورة ص الآية ٢٦.

لما قتل وانقضت عدتها. فذلك الذي شق على الناس من قبل أوريا»[1].

وفي رواية أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام في قوله: «وظن داود يعني: علم. وأناب أي تاب ـ وذكر أن داود عليه السلام كتب إلى صاحبه ألا يقدم أوريا بين يدي التابوت ورد، فقدم أوريا إلى أهله فمكث ثمانية أيام ثم مات.

أقول: لعل المراد من قوله عليه السلام: «فكان هذا خطيئة رسم حكم» أنه ترك الأولى، لأنه ربما علم صدق الدعوى بقرائن حصل له بها العلم. إلا أن أدب الشرع يقتضي سؤال المدعى عليه، وإن كان يجوز له الحكم بدون السؤال، كما هو المشهور الصحيح في المسألة، فكانت هذه الفتنة من ترك الأولى.

فاستشهاد الرضا عليه السلام بقوله تعالى: ﴿**يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض**﴾ الآية، يدل على أنه عالم بالمسألة، معصوم عن الخطأ فيها، لاستخلاف الله له في أرضه على عباده. وقول الله تعالى: ﴿**ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله**﴾. ليس ذلك عتاباً له لتقصير وقع منه، بل هو بيان له

---

(١) راجع عيون أخبار الرضا عليه السلام طبعة إيران صفحة ١٩٤.

وإرشاد إلى مراد الله سبحانه عند أول جعله خليفة.

ويؤيد تنزيهه عما روت الحشوية ما رواه الطبرسي في المجمع عن أمير المؤمنين عليه السلام: «لا أوتي برجل يزعم أن داود عليه السلام تزوج امرأة أوريا إلا جلدته حدين، حداً للنبوة وحداً للإسلام».

وروي أنه قال: «من حدث بحديث داود عليه السلام على ما يرويه القصاص جلدته مائة وستين».

والحاصل: أن كل ما أوردوه في إثبات معاصي الأنبياء عليهم السلام غير ما ذكر من الكتاب والسنة، والجواب عنه مع قوة معارضة عليه من نحو ما ذكرنا في جواب ما ذكروا سابقاً.

فصل

وما ذكره المخالفون من وقوع المعاصي منهم قبل البعثة، توهماً منهم أن العصمة لا ترسخ ولا تتم إلا بالوحي وتتابعه - غلط. لأنهم يقررون أن الملكة النفسانية قبل أن تكون راسخة تسمى حالاً. فإذا رسخت تصير ملكة، والعصمة هي الملكة، لأنها تتوقف على العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات، لأنه إذا علم بمناقب الطاعات ومثالب المعاصي يرغب في الطاعات ويرغب عن المعاصي، وتتابع الوحي مؤكد لها لتتابعه على تذكير ذلك العلم.

وهذا مبني على أنها مكتسبة بعد توجه التكليف بالأعمال الظاهرة من غير حصول أصل مقتضى لها في أصل بنية الشخص وتخلقه من روحه وطينته. ولذا قالوا: جعلها أنها هي كون الشخص بحيث يمتنع منه الذنب بخاصية في نفسه أو بدنه ممنوع ذلك بالعقل والنقل كما يأتي في دليلهم، وهو غلط لما

أشرنا إليه سابقاً من أن روح المعصوم نورانية لقربها من الفيض كما قربت الأشعة من السراج، فإنه نوراني لضعف ظلمته وأنيته، وإن طينته طيبة صافية نورانية لبعدها عن تصادم العناصر وتعاودها، لأنها من عناصر نورانية مخزونة مكنونة تحت العرش.

وقد أشار إليها سبحانه بقوله: ﴿**يكاد زيتها يُضيءُ ولو لم تمسسه نار**﴾[1]. أي تكاد تلك الطينة أن تحيى ولو لم تحلها روح. ولأجل شرفها وقربها وتأهلها لتلك الروح الربانية ظهرت فضائله وهو حمل في بطن أمه، وحين ولادته، وحال طفوليته حتى ظهرت له معاجز ودلائل وكل ذلك قبل التكليف وقبل العلم الذي يدعونه وقبل الوحي، بل لا يوضع الوحي إلا في الموضع الصالح له بكونه قابلاً له محتملاً بحقيقة ما هو أهله أعباء الوحي، قال الله: ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالته**﴾ هذا في روحه وطينته، ومع ذلك يكون مصطنعاً لله سبحانه بعنايته به محفوفاً باللطف، مغموساً في الرحمة كما تقدم في قوله في الزيارة التي رواها محمد بن عثمان بن سعيد العمري قال: «إني ولكم القلوب التي تولى الله رياضتها... الخ» وهو تركيب اللطف والاختصاص، كما تقدم عن خطبة علي عليه السلام يوم الغدير

---

(١) سورة النور الآية ٣٥.

والجمعة بقوله: «انتجبه في القدم على سائر الأمم لعلم منه انفرد عن التشاكل والتماثل... الخ».

وكل هذا وأمثاله بخاصية في نفسه وبدنه قبل الوحي، بل قبل التكليف، بل قبل الولادة، ومقتضى هذه البنية التخلق بتلك الملكة فينشأ مهذباً مطهراً زاكياً طيباً، يخوض في النور ويمشي في النور، وينظر في النور، وينام في النور.

فتقتضي الحكمة وضع الوحي في موضع صالح له، فيوضع فيه، مؤيداً بروح القدس، مسدداً في الأفكار والأقوال والأعمال، عن استحقاق منه لذلك.

وذلك الاستحقاق هو استعداده وقبوله لتلك المراتب العالية عن اختياره مع قدرته على خلاف ذلك، يعني أن قوله واستعداده بأعماله الباطنة والظاهرة عن اختيار من غير اضطرار ولا جبر ولا جبل.

ولو وجد فيه ما يقتضي شيئاً من الذنوب من ظلمة أو كدورة ولو جواز الميل، بمعنى اقتضائه لأصل فيه، لما ناله عهد الله الذي هو الإمامة والنبوة، لأنه تعالى يقول: ﴿**لا ينال عهدي الظالمين**﴾.

وكما تقدم في كلام أمير المؤمنين عليه السلام المنقول من

خطبة يوم الغدير في قوله في صفة النبي صلّى الله عليه وآله: «فهو أهل ذلك بخاصته وخلته. إذ لا يختص من يشوبه التغيير ولا يخالل من يلحقه التظنين» ولا ريب أن هذا كله قبل الوحي.

فلا يجوز عليه شيء مما جوزه الخصم قبل الوحي. وإلا لاختص سبحانه من يشوبه التغيير، لأن عدم الشوب سابق على الاختصاص الذي أريد للوحي فافهم إن كنت تفهم.

والعقل والنقل اللذين منع بهما الخصم كون الشخص بحيث يمتنع عنه الذنب بخاصية في نفسه أو بدنه، وهو قولهم: أما العقل فلأنه لو كان كذلك لما استحق صاحبها المدح على عصمته ولامتنع تكليفه وبطل الأمر والنهي والثواب والعقاب.

وجوابه: أنه إنما لم يستحق المدح على عصمته لو كان كونه كذلك من الله وصنعه من غير اعتبار شيء من الشخص عن قابليته واستعداده اللذين هما جزء الصنع، ولا من كسبه لتلك الأوصاف والتكاليف كما هو مذهب المانعين، فانهم مع قولهم: إن كل شيء من الأوامر والنواهي وما يرتبط بها من الله. قالوا: لا بد من إثبات الكسب للعبد وإلا لبطل المدح والذم والثواب والعقاب.

فإذا كانوا مع اعتقادهم: أن كل شيء من الله تعالى، من

التكليف والأمر والنهي والخير والشر، وجميع القدر والإرادات، وجميع الأسباب، صححوا استحقاق المدح والذم والثواب والعقاب والتكاليف بإثبات معنى موهوم لا أصل له وهو الكسب. فكيف يحكمون بعدم استحقاق شيء من ذلك إذا قيل بثبوت العصمة أو دواعيها وقوابلها أو مقتضاها بخاصية في نفسه أو بدنه؟ مع ما سمعت من الله سبحانه يقول: ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالته**﴾. وبمفهوم قوله تعالى: ﴿**لا ينال عهدي الظالمين**﴾. إن عهده تعالى ينال المتقين السابقين والصادقين فانه مشعر بأن العهد إنما ينال من كان طيب العنصر زاكي الأصل. بل الدليل منقلب. فإنه لو لم يكن أصل المنع من الذنب ذاتياً للشخص ـ والعصمة في الحقيقة إنما هي ثمرة ذلك الأصل ـ لكانت العصمة على خلاف مقتضى ذاته وأصله.

فإذا قال الخصم: «إن العصمة ألا يخلق الله في المعصوم ذنباً» فكانت ذاته مقتضية للذنب، لزم ألا يستحق مدحاً على عصمته، إذ لا مدخل له فيها ولا ثواباً ولا عقاباً، لأن استحقاقه ذلك عند المخالف إنما بكسبه، ولا كسب له (ح) لأن الكسب إنما يكون لأمر ذاتي وإلا لما كان منه ولا ينسب إليه. والمباشرة التي يدعونها إنما تثبت لنوع ملائمة ومناسبة في ذاته ولا مطلق القبول. وإذا كانت ذاته على خلاف ذلك أو خالية من جهة

مناسبة أو ملائمة كانت منافرة لذلك فيكون أجنبياً مما ينسبه المدعي إليه من كسب أو مباشرة، فتكون المباشرة لذلك العمل غير مباشرة ولا كسب، بل كمباشرة سائر ثيابه بخلاف ما لو أثبت الخاصية الذاتية، فإنه يثبت له الكسب والمباشرة اللذين تتوقف عليهما صحة التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب. هذا على أصله.

وأما على ما هو الحق والواقع أن المقتضي لاستحقاق العصمة سابق على التكليف، بل على الولادة، كما يرويه الخصم في ميلاد النبي صلّى الله عليه وآله ـ من نزول الملائكة حتى ضاقت بهم الأرض والفضاء، وطرد الشياطين عن استراق السمع من السماء بالشهب، وانشقاق إيوان كسرى، وخمود نيران فارس، وغور بحيرة ساوة، وغير ذلك. وليس هذه وما أشبهها إلا آيات ومعجزات لظهور الحقيقة الربانية، وبروز التجلي الأعظم.

وهذه الحقيقة النورانية ـ بتكونها وقابليتها ـ تقتضي تنزل الوحي وتقتضي الاستخلاف الإلهي لذاتها كل ذلك قبل التكليف وقبل الوحي. ولو جاز عليها صدور الذنب لذاتها لما جاز عليها إلا لكونها مقتضية لذلك لذاتها. وإذا كانت كذلك لم تقتض لضده لذاتها، ولو اقتضت الضد حينئذٍ لموجب غير ذاتها لم تستحق مدحاً عليه.

وقد ذكرنا سابقاً أنهم يحملون كلامنا إذا قلنا: «يمتنع صدور الذنب عنهم». على الامتناع العقلي. يعني: (عدم كونه ممكناً) مغالطة منهم، أو عدم معرفة منهم بالكلام. وبينا أن المراد بكلامنا: عدم وقوع شيء من الذنوب مع القدرة عليه، ووجود دواعي التمكن من الذنب. ولكن الخلق الإلهي، والاستعداد الرباني، وصفاء الروح وطيب الطينة، وتوالي الألطاف الإلهية، والتأييدات الصمدانية مستولية على دواعي الذنوب والتمكن منها، والميل إليها، استيلاءً مانعاً لاقتضائها لمتعلقاتها غير مستهلك لها. بل الشخص باق على حكم الاختيار.

ومرادي في أول الجواب أنه إنما لم يستحق المدح على عصمته لو كان كونه كذلك من الله تعالى وصنعه من غير اعتبار شيء من الشخص... الخ.

إن الشيء المخلوق لا يكون بسيطاً كما قال الرضا عليه السلام: «إن الله لم يخلق شيئاً فرداً قائماً بذاته، للذي أراد من الدلالة عليه» بل لا يكون إلا مركباً من وجود وماهية»[1]، ومن

---

(١) أي من مادة وصورة، وقد شرح المؤلف هذا الموضوع بما لا مزيد عليه في كتابه المسمى «شرح الفوائد» (صفحة ٢١٠ - ٢٥٦).

ميل كل منهما إلى الاستمداد من نوعه. وعن مقتضى الضدين نشأ الاختيار. لأنه التردد بين مقتضى الميلين. والتكليف دائر مدار الاختيار نفياً وإثباتاً ولا مناص عن هذا لأحد، فإنه لا ينكره إلا منكر لوجدانه مكابر لعقله وعيانه.

فمن عرف هذا كيف يمنع أن العصمة كون الشخص بحيث يمتنع عنه الذنب بخاصية في نفسه أو بدنه؟ مع ما بينا من الإشارة أي نوع تخلق المعصوم، وأن العصمة ثمرة تلك البنية الطاهرة. لأن تلك البنية مقتضية لظهور العصمة فيها. وإلى هذه الإشارة في قوله تعالى: ﴿**وإنك لعلى خلق عظيم**﴾[1]. فافهم لهذا الكلام المكرر المردد الميسر المذكر ـ فهل من مذكر ـ؟.

وأما النقل فلقوله تعالى: ﴿**قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي**﴾[2] وقوله تعالى: ﴿**ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلا**﴾[3] فإن الآية الأولى تدل على أن النبي صلّى الله عليه وآله مثل الأمة في حق جواز صدور المعصية منه. والآية الثانية تدل على أن الله تعالى ثبّت على عدم الركون إليهم وإلا

---

(١) سورة القلم الآية ٤.

(٢) سورة الكهف الآية ١١٠.

(٣) سورة الإسراء الآية ٧٤.

لركن إليهم فيكون الركون إليهم الذي هو ذنب غير ممتنع» انتهى.

وجوابه: أما قوله: (قل إنما أنا بشر مثلكم). فالمراد أنه سبحانه أظهره لهم في صورة المماثلة ليتم لهم الانتفاع ما هو مثلهم. ولو خرج لهم على ما هو عليه لم يقدر أحد من البشر أن ينظر إليه فضلاً أن يكلمه أو أن ينتفع به، وذلك كما قاله تعالى: **﴿ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً وللبسنا عليهم ما يلبسون﴾**[1].

يعني: إنا أرسلنا إليهم ما هو مثلهم، حتى إذا أتاهم بمعجز يشهد له صدقوه، لأنهم مثله، ولا يقدرون أن يأتوا بمثل ما أوتي به وحتى ينتفعوا بمخاطبته لأنه من جنسهم ولسانهم.

ولو جعله الله ملكاً كما اقترحوا عليه لكان إذا أتاهم بمعجز عند الملائكة قالوا: الملائكة يقدرون على مثل هذا، فلا يكون الله تعالى مصدقاً لك بإظهار هذا المعجز، وليس أيضاً بمعجز عند الملائكة وإنما هو معجز بالنسبة إلى نوعنا، ولما قدروا أيضاً أن يتلقوا منه، لأن لسانه غير لسانهم، وجنسه غير جنسهم.

---

(١) سورة الأنعام الآية ٩.

فلو جعله الله ملكاً لاقتضى اللطف بالعباد والحكمة جعله رجلاً ليتم فائدة البعثة بالمماثلة، والإتيان بالمعجزات الباهرة ينافي المماثلة كما هو الواقع. فأثبت لهم العبودية بالاقرار ما يعلمونه، أخبرهم بأني لا أدعي الإتيان بما أتيتكم به من نفسي وإنما هو من الله: ـ أوحى إلي ما أوحى ـ.

وليس المراد من الآية أني مثلكم يعني مساوياً لكم في الحقيقة، وإنما الفرق بيننا بالوحي، وإنما المراد منها الاعتراف بالعبودية لدفع توهم المشركين والمنافقين عليه دعوى الربوبية.

وأما قوله تعالى: ﴿**قالت لهم رسلهم إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده**﴾[1]. فهو على نحو ما ذكرنا وقوله: ﴿**ولكن الله يمن**.... الخ﴾. مثل قوله: ﴿**يوحى إلي**﴾ لأنا إذا قلنا: إن العبد المعصوم يستحق التأييد والوحي والتقريب والعصمة وغير ذلك، نريد أن ذلك له بأصل الكون أو الإمكان، بل نريد أن الله سبحانه لا يخلق شيئاً من خلقه بمقتضى محض فعله خاصة وإلا لتساوت المخلوقات، لأن نسبتها إليه على السواء، بل لا تحد ولم يحصل التعدد، لأن

---

(١) سورة إبراهيم الآية ١١.

التعدد إنما نشأ من القوابل المختلفة والمشخصات المتكثرة المتغايرة، وإنما نريد أن كل خير فهو من فضل الله وفعله على جهة الابتداء والتفضل، إلا أنه يضع الأشياء على مقتضى الحكمة لا على الإهمال والعبث كما يزعمه الزاعم.

وإلا لزم لو كان الصنع بمقتضى محض فعله، أو على جهة الإهمال والاتفاق والعبث، أن يسعد الشقي ويشقى السعيد، ويبعد القريب ويقرب البعيد، ويخلف الوعد والوعيد ويظلم العبيد، بمعنى أنه كان منه ذلك أو يكون، لا بمعنى أنه يمكن له ويقدر عليه. فإنا نعلم ونعتقد أنه تعالى على كل شيء قدير ولا يعجزه شيء، ولكن نريد أنه فعل ذلك أو يفعل وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، قال عليه السلام: «وإنما يعجل من يخاف الفوت، وإنما يحتاج إلى الظلم الضعيف».

فإذا ثبت في اللطف والحكمة أنه يضع الأشياء المستحقات مواضعها على قدر الاستحقاق كما هو شأن المدبر الحكيم الخبير العليم، وكما أشار إليه من قوله تعالى: ﴿**ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن الله ينزل بقدر ما يشاء أنه بعباده خبير بصير**﴾[1]. كان الشخص المخلوق لو لم يكن

---

(١) سورة سورة الشورى الآية ٢٧.

أهلاً، وأعطاه الله من العصمة والوحي وغير ذلك، لبغى في الأرض وادعى ما ليس له من الربوبية.

وهذا هو السر في كتمان الاسم الأعظم الأكبر عن غير أهل العصمة لأن الاسم لو وقع عند غير أهله لافسد النظام وأهلك الأنام.

فلو كانت المماثلة في الحقيقة وفي أصل الخلقة لزم ما قلناه، ولا ينافي ما قلنا: إن كل خير فمن الله ابتداء، فافهم. ألا ترى أن الوحي لا ينزل على الشياطين ولا المفسدين، وإنما ينزل على من هو أهل لذلك لأصل فطرته: ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالته**﴾ وأما قوله تعالى: ﴿**ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً**﴾[1]. فروي لما كان يوم الفتح أخرج رسول الله صلّى الله عليه وآله أصناماً من المسجد وكان ههنا صنم على المروة وطلبت إليه قريش أن يتركه وكان صبيحاً، فهم بتركه ثم أمر بكسره فنزلت الآية.

وكانت عادته عز وجل مع رسول الله صلّى الله عليه وآله فعل ما يرفع التوهم فيه عنه، ويحبب القلوب إلى طريقته وحسن

---

(١) سورة الإسراء الآية ٧٤.

سيرته، وكان صلّى الله عليه وآله لا ينطق إلا عن أمر الله، ولا يتقول شيئاً قليلاً أو كثيراً على الله تعالى، ولا يسبق فكره وقلبه إرادة الله أبداً، وإنما هو تابع لأمره في قوله وعمله وسره وعلانيته، ولم يأمره الله تعالى بكسر ذلك الصنم ولا إخراجه.

وقد أعلمه الله حقائق الأشياء واطلعه على أسرار الخليقة، ومما أراه الله تعالى أن الأشياء مرهونة بأوقاتها، فلم يأمره الله بكسره ولا بإخراجه. انتظر نزول مراد الله فيه، فهم بتركه حتى ينزل مراد الله تعالى فيه، ثم أمر بكسره فكسره.

وقوله: ﴿**ولولا أن ثبتناك...**﴾ الآية، يراد منه أن تركه الصنم انتظاراً لمراد الله لم يكن قبل سؤال قريش ليعلم الناس أنه تركه انتظاراً لأمر الله. وإنما كان سؤالهم قبل الترك. فإذا تركه بعد سؤالهم علم الناس أنه صلّى الله عليه وآله أطاعهم في الجملة وحصل منه ركون ما إليهم.

فبادر سبحانه بأمره لنبيه صلّى الله عليه وآله قبل أن يحصل عند الناس أنه حصل منه ميل، لأن الناس لا يعلمون ما في قلبه وإنما يعرفون ما ظهر من فعله. فليس همه بتركه إجابة لهم، وإنما لانتظار أمر الله، وهو صلّى الله عليه وآله لا يسبقه بالقول وهو بأمره يعمل ولو أظهر هذا المعنى لما قبله الناس، فخاطبه بخطاب

غيره، لأن هذه الآية نزلت من قبيل: إياك أعني واسمعي يا جارة.

فقوله: ولولا أن ثبتناك ـ يعني بأن أمرناك بكسره ـ لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً ـ يعني لولا أن ثبتنا ما يظهر من فعلك على ظاهر الصواب لقد كان يظن بسبب تركك أنك ركنت إليهم شيئاً قليلاً ولو فعلت ذلك مع ما قربناك وعلمناك أن الركون إليهم شرك، مثل قوله: ﴿**لئن أشركت ليحبطن عملك**﴾. وأيدناك حتى لا تخشى أحداً إلا الله. وقويناك على من عاداك ـ لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ـ أي ضعف عذاب الحياة في الدنيا وضعف عذاب الممات في الآخرة.

ولما كان الخطاب له والمقصود غيره، قال ـ لما نزلت هذه الآية تنبيهاً للغير وتعليماً لهم، بالانقطاع إلى الله سبحانه والبراءة من الحول والقوة ـ قال: «اللهم لا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبداً».

وقال في الكشاف في تفسير هذه الآية: ﴿**ولولا أن ثبتناك...**﴾ الآية قال: وهذا تهييج من الله له وفضل تثبيت، وفي ذلك لطف للمؤمنين.

وقال بعد قوله: ﴿**إذاً لأذقناك...**﴾ الآية: وفي ذكر الكيدودة دليل على أن القبيح يعظم قبحه بمقدار عظم شأن فاعله وارتفاع

منزلته ومن ثم استعظم مشائخ العدل والتوحيد نسبة المجبرة القبائح إلى الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وفيه دليل على أن أدنى مداهنة للغواة مضادة لله وخروج من ولايته وسبب موجب لغضبه ونكاله... الخ، انتهى.

أقول: الأمر كما قال، وهو يدل على تنزه مقام النبوة عن أدنى ما فيه نوع وهن، ولقد وردت الروايات المتعددة أن هذه الآية وما أشبهها مما فيه شائبة عتاب له صلّى الله عليه وآله إنما نزلت: بإياك أعني واسمعي يا جارة، لأنه لما كان المعنى بها وأمثالها الأمة، خاطب بها نبيه صلّى الله عليه وآله والمعنى لأمته، وإنما قال تعالى: ﴿**ضعف الحياة وضعف الممات**﴾ والمعنى لغيره، ولا يكون الضعف إلا إذا كان المعنى له. لأن الخطاب لما توجه له، ذكر له حكم نفسه تشديداً في التخويف ولطفاً في التكليف، فيقول من دونه: إذا كان هذا حاله لو ركن إليهن شيئاً قليلاً مع شرفه وقربه من ربه وخلق الأشياء كلها له فكيف حال من سواه؟ فيكون لطفاً في التكليف.

خاتمة

اعلم وفقك الله أنه قد سألني بعض السادات الأجلاء عن مسألة اشتهرت عن المخالفين، أوردت على الإمامية في اعتقادهم وجوب عصمة الإمام، وعدم جواز خلو الزمان من المعصوم مع خلوه الآن من المعصوم، والاكتفاء بالأخذ من علمائهم مع عدم عصمتهم، وجواز ذلك ينافي اعتقادهم عدم جواز خلو الزمان من المعصوم؟

فكتبت جوابه، فأحببت أن الحقه بهذه المسألة ليكون خاتمة له.

وصورة السؤال:

«ما حاجة المكلفين إلى عصمة المعصوم عليه السلام؟ ويتفرع عليه أنه إن كانت الحاجة إلى ذلك للأمن من الخطأ في التبليغ إلى المكلفين ليعبدوا ربهم باليقين لأنه لا يعبد بالشك

والتخمين إذا أمكن عبادته باليقين الصرف، لا يقبلها على حرف. ولزم عدم جواز خلو الزمان في كل آن من معصوم ظاهر يتلقون عنه النواهي والأوامر، لأن ذلك لطف في التكليف ورأفة عند التعريف، ولزم عدم جواز الأخذ من غير المعصوم للعلة المذكورة، وهذا خلاف الواقع في هذا الزمان ووقوع ذلك مع اعتقاد أنه تعالى لا يخل بواجب في الحكمة دليل على عدم احتياجهم إلى متصف بالعصمة، وثبوت ذلك دليل على جواز الخطأ والغفلة على الوسائط بين الله وبين خلقه المستلزم لهدم بنيان مثبتها وتزعزع أركان مدعيها».

الجواب:

اعلم أن جواب هذه المسألة المشكلة، مع جميع ما يتفرع عليها يتوقف على تقديم إشارة إلى كلمات ينكشف بها لأولي الألباب صريح الجواب:

فأقول ومن الله إلهام الصواب وإليه المرجع والمآب:

اعلم أن الله سبحانه لما كان كنهه تفريقاً بينه وبين خلقه، وغيوره تحديد لما سواه. كان لا يعلم أحد كيف هو في سر ولا علانية إلا بما دل على ذاته بذاته، ولا يعرفه أحد إلا بما تعرف به إليه، فهو الدليل والمدلول عليه، وكل ما وصلت إليه الافهام وحامت حوله الأوهام فهو مثلها مردود عليها.

وحيث أحب من عباده أن يعرفوه، وطلب منهم أن يعبدونه، تأصيلاً للرحمة، وأسباغاً للنعمة، وكانوا لا يعرفون ما يليق بعز جلاله وإنما يعرفون ما يليق بهم.

وجب في الحكمة أن يبعث إليهم روحاً خميصة من أمره، وأن يلبسه قالباً من بشريتهم ليجانسهم ويؤانسهم بظاهره، كاملاً قوياً في باطنه. يقدر على التلقي والتعريف الإلهي. تاماً قوياً في ظاهره، يقدر على ترجمة التعريف بلسانهم قال تعالى: ﴿**ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً**﴾. وقال تعالى: ﴿**وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم**﴾[1].

والمراد بوجوب ذلك في الحكمة وجوبه في عالم الإمكان والحدوث ومعناه: لا يجري الإمكان إلا على مقتضى الحكمة، ولا يخرج الموجود الحادث في كل رتبة من تطوراته إلا مبيناً مشروحاً على أكمل وجه في البيان في كل رتبة بحسبها. فما بطن خفي ظاهراً بيانه، وما ظهر استعلن برهانه.

وحيث كان ذلك التعريف الذي هو مبدأ التكليف سبباً وسبيلاً بين مختلفين في كل جهة، من كل جهة، لما لوحنا لك أن الوجوب بخلاف الحدوث، ولا نريد أنه بعكسه فيعرف بضده

---

(١) سورة إبراهيم الآية ٤.

إذ لا ضد له. فإن الحرارة تعرف بالبرودة والرطوبة باليبوسة، على أنه لو كان كذلك لم يكن عنه شيء منه. بل نريد أنها ليست كمثله، إذ لا ندّ له فيكون في عزه وغناه مشاركاً، وفي ذاته وصفاته وأفعاله مماثلاً (سبحان ربك رب العزة عما يصفون).

وكان الترجمان والواسطة بين المختلفين، موافقاً بجهته العليا للتكليف ومبدئه وتلقيه، وبجهته السفلى للتبليغ والتعريف، وكان ذلك التكليف على ما هم عليه ومذكورون به في المشية. فجرى هناك بذكرهم على ما لا يعرفونه من أنه أنفسهم هنا، لأنه في الحقيقة ثناء على من لا يعرفونه إلا بما وصف لهم نفسه على لسان الترجمان.

وجب في الحكمة أن تعتبر عصمة الترجمان في التبليغ، إذ لو جاز عليه الخطأ لجاز أن يكون فيما بلغ غير ما أمر به، وهو غير ما يراد منهم. فلا يجب قبول شيء من قوله. لأنه إذا جاز في مسألة جاز في أخرى، فأما أن يلزم من ذلك قول البراهمة[1] أو يرتفع التكليف إذ لا فرق حينئذ بينهم وبينه.

---

(١) البراهمة: وهم طائفة في الهند أنكروا نبوة الأنبياء بعد الإقرار بوجود صانع للعالم، واعتمدوا في ذلك على ما توهموه فقالوا: كلما يعرف بالعقل فلا يحتاج فيه إلى شيء، وكل ما لا يكون للعقل إليه طريق فهو غير معقول =

وقد ثبت بطلان قول البراهمة، وثبت بقاء التكليف، وبه دار الفلك. فثبتت الحاجة إلى عصمة الترجمان عن الله تعالى.

ثم لما كان مقتضى القدر والقضاء الإلهين الجاريين على مقتضى الحكمة في إيجاد الموجودات عدم بقاء هذا الترجمان إلى انقضاء وقت التكليف لسبب يطول ببيانه الكلام. وكانت الأوامر والنواهي المتعلقتان بأفعال المكلفين غير محصورة لكثرتها لتجدد الحوادث والوقائع ما دام التكليف باقياً.

وجب في الحكمة أن يكون لها حافظ عن التغيير والتبديل، والتلف بسهو أو نسيان، أو جهل، أو موت، أو غير ذلك. ومن كان كذلك وجب أن يعتبر فيه ما يعتبر في الترجمان من الحفظ والفهم وقوة الباطن في التحمل والتلقي عنه. لأنه يأخذ عنه بالجهة التي أخذ بها الترجمان عن الله تعالى، وقوة الظاهر في الأداء والعصمة للأمن من الخطأ والاخلال بالواجب كما ذكر

= ولا يكون مراداً. ودعوى النبوة غير معقولة أصلاً وهؤلاء كافرون كفر جحود، لأنه يلزم من إنكار الواسطة إنكار المبدأ والأصل في ذلك أن الواسطة في الحقيقة فعل المبدأ... فمنكر الواسطة منكر للصنع. ومنكر الصنع منكر للصانع تعالى وهو كافر أيضاً كفر جحود. (راجع كتاب جوامع الكلم المجلد الثاني صفحة ٦٢ للمؤلف المطبوع سنة ١٢٧٦

في الترجمان، وذلك لأن الترجمان لما وجب عليه أن يلقيها إلى الحافظ لئلا يضيع من في الأصلاب والأرحام، ويرتفع التكليف، وكانت لا تنحصر بالعد ولا يضبطها حد، وجب عليه أن يلقيها أصولاً وقواعد كما ألقيت إليه كذلك في جوامع الكلم إلى الحافظ وقد فعل.

ولهذا قال الحافظ لما سئل عما أوعز إليه حين ناجاه طويلاً، قال: «علمني ألف باب من العلم ينفتح لي من كل باب ألف باب». وكذلك ما اشتمل عليه الجفر والجامعة، والغابر، والمزبور، ومصحف فاطمة عليها السلام ونور ليلة القدر، وعمود النور، والاسم الأكبر، وغير ذلك مما كتبه عنه بإملائه. وكلها أصول وضوابط تنطبق على افراد من المسائل لا تكاد تتناهى.

وإخراجها من أكمام غيب الضوابط والكليات على طبق الواقع لا يمكن إلا بتلك القوة الإلهية مع العصمة، وتسديد الملك المحدث، وإلا جاز عليه التغيير والتبديل، فلا يكون حافظاً. ولا يجب الأخذ عنه كما مر في الترجمان حرفاً بحرف، لأن تفصيل تلك الجمل على طبق مراد الله الذي هو حكم الله في نفس الأمر ليس في وسع البشر ليستغني عن الكشف الرباني الملابس للعصمة.

وهكذا حكم كل مستحفظ بعد مستحفظ. وهذه سنة الله التي قد خلت في عباده فلن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً، وفي أخبارنا ذلك، وفي أخبارهم.

فمنه ما رواه أبو ليث الواقدي عن النبي صلّى الله عليه وآله في غزوة أوطاس قال صلّى الله عليه وآله: «لتركبن سنن من كان قبلكم حذوا النعل بالنعل، حتى لو سلكوا حجز ضب لسلكتموه» الحديث.

وكانت الأنبياء مع أوصيائهم على هذه السنن منذ أهبط الله آدم عليه السلام إلى زمان نبينا صلّى الله عليه وآله. حتى أمره الله أن يخبر عن نفسه بجرية على تلك السنن فقال: ﴿**قل ما كنت بدعاً من الرسل**﴾[1]. فكانت الحجة لله على عباده قائمة من العقول والرسل قبل الخلق ومع الخلق، وبعد الخلق[2] إذ في

هـ).

(١) سورة الأحقاف الآية ٩.

(٢) عن سلمان الفارسي قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «كنت أنا وعلي نوراً بين يدي الله تعالى قبل أن يخلق آدم صلّى الله عليه وآله... الخ» (الرياض النظرة الجزء الثاني صفحة ١٦٤) وقال: أخرجه أحمد في المناقب... وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (ج ١ ص ٢٣٥) نقلاً عن ابن عساكر في تاريخه (راجع كتاب فضائل الخمسة من الصحاح

كل وقت لا يخلو العالم من غوث هو محل نظر الله من العالم. وهو المستحفظ المشار إليه.

وأما في هذا الزمان فإنا إنما لم نشترط العصمة في كل واحد من العلماء الذين هم وسائط بين الرعية والراعين، كما أشار إليه تعالى بتأويل قوله: ﴿**وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة**﴾[1]. والقرى الظاهرة هم العلماء على أحد التأويلين.

لأنهم لا يراد منهم التلقي عن الله وتفصيل المجمل على طبق مراد الله في نفس الأمر كما في الترجمان والحافظ. وإنما يراد منهم نقل ما فصل لهم، وحمل ما وصل إليهم. وإن كانوا يستنبطون الأحكام من كلام الترجمان والحافظ المنقول إليهم بالنقل المعتبر. لأن إفهامهم تدور مدارهما وتحوم حول كلامهما لتحصيل ما قصداه. فافهامهم محبوسة على ما هو مرادهما بحسب ما يفهمون. لم يطلبوا غير ما أرادا بكل ما يقدرون عليه ليتبعوهما في هذا. قد قصروا نظرهم في اتباعهما.

فأغنى وجود العصمة في المتبوع والأصل عن وجودها في

السنة ج ١ ص ١٦٨).

التابع والفرع. فإن ذلك إذا كان محفوظاً مفصلاً عند المتبوع لا يضر تجويز خطأ التابع، لأنه إذا أخطأ واحد منهم لم يخطئ غيره، فلم يخرج عن مستقره.

نعم يشترط حصول أثرها، أعني إصابة الواقع في المجموع وهو قطعي الحصول، لأنهم قد حصروا بعقولهم جميع ما يحتمله كلامهما على ما ضبطاه لهم من الأصول، فلم يخرج مرادهما عن أقوالهم. وقد نص الترجمان على هذا بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة». كما يشترط حصولها أي (العصمة) في المستحفظ لاتحاده.

والأصل في ذلك، أعني الاكتفاء بالتكليف المنقول المفصل من دون اعتبار العصمة في هذا الحامل، أنه وإن كان مفصلاً ومفرعاً، إلا أنه طالب لمراد المستحفظ من الجهة الجامعة بينهما، وهي جهة البشرية التي قلنا إنها جهة المجانسة والمؤانسة، لأنهم يعرفون أحكامها، بخلاف الجهة العليا من المستحفظ التي لا يعرفون أحكامها، فإن شرط قبول التكليف بما لا يعرفون وجود العصمة ليلتزموا بأحكامها.

فلأجل ما قررنا اشترطنا وجود العصمة في التلقي من جهة الوحي لئلا يجوز عليه تلقي ما لا يفهم وما لا يراد منه. وفي

الأداء والتبليغ لئلا يجوز عليه تبليغ ما لا يراد منه من تفصيل ذلك المجمل، إذ لا يعرف تفصيلها غيره. فيريد غير المراد. ولو كنا نعرف تفصيلها لم نشترط فيه لها (العصمة) لأنا نقومه إذا اعوج ونسدده إذا زاغ. ولم نشترط ذلك في تلقي ما فصله الحافظ لما قلنا من أنا نعرف أحكام جهتنا، وهو إنما فصلها لنا على ما نفهم، ولأنه مسدد لنا كما قال الصادق عليه السلام: «إن الأرض لا تخلو من حجة كيما إن زاد المؤمنون ردهم وإن نقصوا أتمه لهم». هذا مع حفظه أصله.

على أن الدليل القاطع قد قام على وجود المستحفظ في هذا الزمان لما قلنا إن العالم لا يجوز أن يخلو من قطب وغوث، هو محل نظر الله من العالم: والأخبار المتواترة تعني بذلك، وإن كان مستتراً بعينه فإن نور وجوده في قلوب شيعته.

ولقد ورد في الأثر المعتبر: «أنهم ينتفعون في غيبته بوجوده كما ينتفع الناس بضوء الشمس إذا غيّبها السحاب».

يعني: أنه في غيبته كالشمس إذا غيبها السحاب، فإن النهار موجود لوجود ضيائها ولو لم تكن موجودة لم يوجد ضياء النهار عادة فعلى هذا لم يستغن عن العصمة اما بعينها وضيائها كما في الترجمان والمستحفظ، وأما بضيائها كما في العلماء الأخذين

عنه، ولو فقدت أصلاً فقد الإدراك المجزي لعدم النور أصلاً، «ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور».

وكتب العبد المسكين أحمد بن زين الدين والحمد لله رب العالمين هذا آخر ما حضر إثباته من كتابة المسألة الأولى مما أمرنا بكتابته..

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين.

١ ـ فهرس مطالب الكتاب

ترجمة المؤلف ٥

سبب تأليف الكتاب ٢١

المقدمة: في معنى العصمة لغة واصطلاحاً ٢٣

فصل: في أن المتصف (بالعصمة) له اللياقة المناسبة لها ٢٩

فصل: في أن (العصمة) مجمع الكمالات ٣٣

فصل: في متعلق (العصمة) ونقل الاختلاف بين العامة والخاصة ٣٧

فصل: في المتصف بها والقائم بوظائفها ٤٠

فصل: في أن المتصفين بـ (العصمة) بجميع حركاتهم وسكناتهم وأفعالهم وأعمالهم مقصورون على طاعة الله سبحانه ٤٤

فصل: في الاختلاف بين القائلين بـ (العصمة) في أنها هل تصاحب المعصوم وتلازمه من أول عمره إلى

آخره أم لا؟ وهل يكون معصوماً عن الكبائر والصغائر عمداً وسهواً ونسياناً؟ وهل يقع منه مطلق السهو والنسيان أم لا؟ ٥١
فصل: في اتفاق الجمهور بالقول على (عصمة) الأنبياء عليهم السلام)بعد الوحي ٥٩
فصل: في أن مذهب الإمامية في (العصمة) هو تنزيه الأنبياء عليهم السلام من الذنوب الصغائر والكبائر قبل البعثة وبعدها ٦٣
فصل: في نقل قول (الغزالي): «العقل يجّوز صدور المعاصي منهم ويجوز أن يكون النبي كافراً ويؤيده الله بالمعجزة»... والرد عليه ٦٩
فصل: في أقوال المخالفين في (العصمة)، والمجوزين لوقوع المعاصي من الأنبياء عليهم السلام ٧٥
فصل: في أدلة المجوزين لوقوع المعاصي من الأنبياء ووجوه اعتراضاتهم على المانعين والرد عليهم . ٨٠
في تنزيه آدم عليه السلام من الذنب ٨٥
في تنزيه إبراهيم عليه السلام من الذنب ٩٧
في تنزيه يوسف عليه السلام من الذنب ١٠٨
في تنزيه داود عليه السلام من الذنب ١١٦

فصل: في إثبات أن المعصوم إنما استحق العصمة لخاصية في نفسه وبدنه كل ذلك باختياره وإلا لما استحق المدح والثواب ١٢١
خاتمة: في الجواب عن الإشكال الوارد على الإمامية من بعض المخالفين بسبب عدم اشتراطهم العصمة في (العلماء) أثناء الغيبة الكبرى للإمام الغائب عليه السلام... الخ ١٣٧
فهارس الكتاب: ١٤٩

بعض

مراجع ترجمة المؤلف

١ ـ روضات الجنات: السيد محمد باقر الخوانساري.

٢ ـ طبقات أعلام الشيعة: آغا بزرك الطهراني.

٣ ـ شيخ أحمد إحسائي: مرتضى مدرسي جهاردهي.

٤ ـ ريحانة الأدب: المدرس الخيابانى.

٥ ـ دليل المتحيرين: السيد كاظم الرشتي.

٦ ـ سيرة الشيخ أحمد الإحسائي: الدكتور حسين محفوظ.

٧ ـ ترجمة الشيخ أحمد الإحسائي: محمد طاهر.

الدار العالمية

بيروت ـ الحمراء بناية كومودور سنتر
هاتف : ٣٤٩٧٢٧ ـ ٣٤٠٣٢٩ ـ ٨٦٣٠٣٣
فكس : ٨٦٣٠٣٣ ـ ص.ب. : ٦٣٨١ / ١١٣
تلكس : ٢٢٩٢٧ I.E 22927 عالمية I.E 42054 فرحات
بيروت ـ لبنان